

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت-

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم التسيير

شعبة: علوم التسيير

تخصص: إدارة أعمال



كلية: العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسيير

## مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة

### الماستر

من إعداد الطلبة:

عباس نور الهدى

شعيب فاطمة الزهراء

تحت عنوان:

أثر المقاولاتية في تحسين مؤشر النمو الاقتصادي

دراسة حالة بعض الدول (2000-2022)

نوقشت علنا أمام اللجنة المكونة من:

رئيسا

(أستاذ محاضراً -جامعة ابن خلدون تيارت)

أ. مروان صحراوي

مشرفا ومقررا

(أستاذ محاضراً -جامعة ابن خلدون تيارت)

أ. شريف محمد

مناقشا

(أستاذ محاضرب -جامعة ابن خلدون تيارت)

أ. صحراوي جمال الدين

السنة الجامعية : 2023/2022





# كلمة شكر ونقد

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي اللذي اصطفى.

﴿ اَلرَّبِّ اَوْزَعْنِي اَنْ اَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي اَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَاَنْ اَعْمَلَ صَالِحًا ﴾.

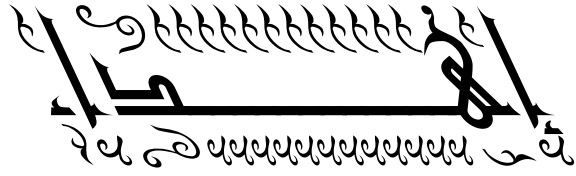
نتوجه بالشكر الجزيل إلى الدكتور "شريف محمد" على تفضله بالإشراف على هذه

المذكرة وعلى النصائح والتوجيهات التي لم يبخل علينا بها طيلة إعداد المذكرة.

كما نتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة البيت تشرفنا بمناقشتهم لهذا البحث

المتواضع.

وفي الأخير إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل.



الحمد لله رب العالمين الذي لا يطيب الليل إلا بشكره ولا يطيب نهار إلا بطاعته  
أهدي ثمرة هذا العمل إلى أعلى وأعز ما أملكه إلى أمن أنارت دربي وفرحت لفرحي

اليت تلم تبخل علي بالحنان والمحبة "أمي الغالية"

إلى تاج رأسي من علمني حب المثابرة والصبر والصبر إلى من كان حريصا على

دراستي "والدي الغالي"

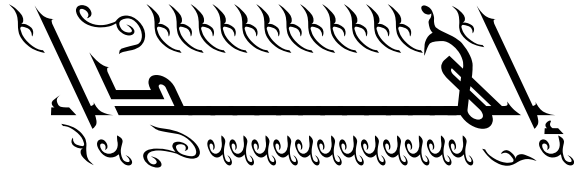
إلى من منحني القوة والعزيمة لمواصلة الدرب "زوجي العزيز" فيصل".

إلى سندي في الحياة وسبب قوتي وعزيمتي إخوتي "فريد، حسين، براهيم".

إلى كل عائلتي وعائلة زوجي وكل صديقاتي وأخص بالذكر صديقتي "حياة".

وتحية خاصة إلى زميلتي التي شاركتني هذا العمل "نور الهدى".

فاطيمة الزهراء



الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وقى أما بعد:  
الحمد لله الذي وفقني لثمين هذه الخطوة في مسيرتي الدراسية بمذكرتي هذه ثمرة  
الجهد والنجاح بفضلہ وتعالی مهداة إلى تلك المرأة العظيمة شمعة حياتي ونور دربي  
تقف كلماتي عاجزة عن شكرك أمي حبيبتي غاليتي حفظها الله وأدامها تاجا فوق

رأسي

إلى روح أبي الغالي.....رحمه الله.

إلى أختي الحلوة أول خريجة في العائلة توأم روحي "أمينة" حقق الله كل أمنياتك.

إلى الأخ الذي لا يعوض فيا رب بعدد دقائق قلبي احفظ لي إخوتي.

أهدي ثمرة نجاحي إلى سندي هذه الحياة إخوتي "أحمد، زكرياء، محمد، مختار"

حفظهم الله ورعاهم.

إلى الداعم الأكبر لي خلال إنجازي المذكرة خطيبي وفقك الله في عملك وسهل

عليك أمورك

إلى رفيقات المشوار اللاتي قاسمتني لحظاته رعاهم الله ووفقهم.

"إيمان، زهيرة، خيرة، فاطمة، جهيدة".

وتحية خاصة إلى زميلتي وصديقتي التي شاركتني في هذا العمل وخلال عدة سنوات

جامعية "فاطمة الزهراء" وفقك الله.

نور الهدى

# فهرس المحتويات

شكر

إهداء

فهرس المحتويات

قائمة الجداول والأشكال البيانية

أ ..... مقدمة

**الفصل الأول: ..... الإطار النظري للمقاولاتية والنمو الاقتصادي**

5..... تمهيد

6..... المبحث الأول: الإطار النظري للمقاولاتية

6..... المطلب الأول: مفهوم المقاولاتية وأهميتها

8..... المطلب الثاني: مقربات المقاولاتية

9..... المطلب الثالث: ماهية المفاول

12..... المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

12..... المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

13..... المطلب الثاني: عناصر ومحددات النمو الاقتصادي

14..... المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي ونماذجه

17..... المطلب الرابع: مميزات وأهداف دراسة النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة عليه

20..... المبحث الثالث: أثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي

20..... المطلب الأول: المقاولاتية والنمو الاقتصادي في الدول النامية

21..... المطلب الثاني: المقاولاتية والنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة

21..... المطلب الثالث: المقاولاتية والنمو الاقتصادي في اقتصاديات العمل

22..... خلاصة

**الفصل الثاني: تحليل أثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي-دراسة قياسية-**

24..... تمهيد

25..... المبحث الأول: مدخل للقياس الاقتصادي

25..... المطلب الأول: ماهية القياس الاقتصادي

27..... المطلب الثاني: اختبارات السببية والاستقرارية

32..... المطلب الثالث: نماذج بانل



المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي لبلدان المغرب العربي .	39
المطلب الأول: النموذج القياسي ودراسة الاستقرارية لمتغيرات النموذج .....	39
المطلب الثاني: اختبار التكامل المتزامن لكل متغيرات الدراسة .....	41
المطلب الثالث: تقدير نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية .....	41
المبحث الثالث: تحليل انعكاسات المقاولاتية على النمو الاقتصادي - النمذجة الفردية للدول - .	45
المطلب الأول: تحليل انعكاسات المقاولاتية على النمو الاقتصادي في الجزائر .....	45
المطلب الثاني: تحليل انعكاسات المقاولاتية على النمو الاقتصادي في تونس .....	50
المطلب الثالث: تحليل انعكاسات المقاولاتية على النمو الاقتصادي في المغرب .....	54
خلاصة .....	61
خاتمة .....	63
قائمة المصادر والمراجع .....	66

# قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
39	نتائج اختبارات جذر الوحدة	1-2
41	نتائج اختبار بدروني للتكامل المتزامن	1-2
42	تقدير نماذج الدراسة	2-2
43	نتائج اختبار Hausman.	3-2
43	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية	4-2
46	نتائج اختبار، ADF عند المستوى والفرق الأول على المتغيرات الدراسة	5-2
47	نتائج اختبار، kpss عند المستوى على متغيرات الدراسة وعند درجة معنوية 5%:	6-2
47	نتائج تطبيق اختبار قرانجر للسببية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة (اختبار سببية GRANGER لمتغيرات النموذج)	7-2
48	نتائج اختبار ديكي- فولار ADF للبقايا E	8-2
51	اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF	9-2
52	معايير اختبار درجة تأخر VAR	10-2
53	اختبارات الحدود ARDL Bounds Test	11-2
53	تقدير معاملات متغيرات نموذج ARDL (المدى الطويل)	12-2
54	نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج	13-2
55	اختبار الاستقرار باستخدام ADF	14-2
56	معايير اختبار درجة تأخر VAR	15-2
57	اختبارات الحدود ARDL Bounds Test	16-2
57	تقدير نموذج ARDL في الاجل الطويل	18-2
58	تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ECM (المدى القصير)	19-2

# قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
9	مقاربات المقاولاتية	1-1
60	اختبار CUSUM	1-2

مقرنة

تعتبر المقاولاتية وسيلة هامة لتحقيق النمو الاقتصادي، لأنها تسمح باكتشاف الفرص الاستثمارية واستغلال المواد غير المستعملة في الاقتصاد وتلعب دورا مهما في الجانب الاقتصادي والاجتماعي للكثير من الدول، وهناك فرص استثمارية متنوعة في الاقتصاد الجزائري في مختلف قطاعاته الإنتاجية، إلا أنها غير مستغلة كما ينبغي.

حيث تشكل المقاولاتية ودول الجزائر، المغرب، تونس بشكل خاص خحيزا مهما وكبير من النشاط الاقتصادي، وهي لا تقل أهمية عن المشاريع الأخرى، فهي تعتبر مدخلا تكميليا لعدد كير من المشاريع الكبيرة وخاصة من قطاع الصناعي.

ومن ناحية أخرى فإن المقاول يلعب دورا مهما في تطور النظام الاقتصادي فهو في معظم الأحيان من وراء الابتكارات، ينشئ مؤسسات ويوفر مناصب عمل ويساهم في تجديد وإعادة هيكلة النسيج الاقتصادي المقاول هو المبتكر الذي يأتي بالتدمير الخلاق، كل هذا سلط عليه الضوء في نهاية السبعينات عن قرن الماضي من طرف أوكتاف جيليني (Octave Gélimnier 1918) الذي ركز على المساهمات المقاولاتية في الاقتصاد، بحيث يقول أن الدول، المهن، المؤسسات التي تطبق المقاولاتية هي التي نبتكر وتتطور". إن إحصائيات النمو الاقتصادي، المبادلات الدولية، براءات الاختراع في ثلاثين سنة الماضية كلها تؤكد هذا الاتجاه في مختلف الدول مهما كان نظامها الاقتصادي ومنها كانت مرحلة التقدم أو تخلف التي بلغتها، ويتصف النمو الاقتصادي أنه يمثل حصيلة عملية معقدة ومتشابكة وخلاصة للجهود المبذولة في المجتمع، وقد عكفت الأدبيات الاقتصادية على دراسة وتحليل العديد من النماذج الاقتصادية على مستوى النظري والتطبيقي بهدف تحديد العوامل المؤثرة على النمو.

والمقاولاتية لها دورا حيويا وهام ولها انعكاسات على النمو الاقتصادي على المدى القريب وال المدى البعيد من خلال خلق مناصب شغل وتطوير المنتجات المحلية بهذا تسعى الدول لتعزيز تطور المقاولاتية وذلك من خلال تحرير النشاط الاقتصادي والمبادرات الخاصة تدريجيا وذلك بمراجعة جوهرية تهدف إلى زيادة ورفع النمو الاقتصادي بزيادة في نشاط المشاريع المقاولاتية، بعد أن كانت الدولة هي المقاول الوحيد.

وانطلاقا مما سبق نطرح التساؤل التالي:

ما هو أثر المقاولاتية في تحسين مؤشر النمو الاقتصادي؟

أسئلة فرعية:

- ما مدى انعكاسات المقاولاتية على النمو الاقتصادي في المدى القريب لدول المغرب العربي؟

- ما مدى انعكاسات المقاولاتية على النمو الاقتصادي في مدى البعيد لدول المغرب العربي؟

فرضيات الدراسة:

- العلاقة بين المقاولاتية والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي في المدى القريب علاقة طردية.

- العلاقة بين المقاولاتية والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي في المدى الطويل عبارة عن علاقة

عكسية.

**أهداف وأهمية الدراسة:****أ- أهمية الدراسة:**

من بين ما يمكن استعراضه من أهداف هذه الدراسة إبراز الدور الفعال للمقاولاتية كأسلوب إيجابي للنهوض باقتصاد الوطني للتخفيف من الأزمات الاقتصادية.

**ب- أهمية الدراسة:**

- تكمن أهمية هذه الدراسة في معرفة العلاقة بين النمو الاقتصادي والمقاولاتية.
- موضوع حديث الساعة، حيث أنه يحظى باهتمام الباحثين وذلك لمعالجة الكثير من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد.

**أسباب اختيار الموضوع:**

تم اختيار هذا الموضوع نظرا لمجموعة من المبررات منها الموضوعية ومنها الذاتية:

**أ- المبررات الذاتية:**

- الميول الشخصي لدراسة هذا الموضوع، والرغبة في التعرف والبحث في مجال المقاولاتية.
- الرغبة في تسليط الضوء على أهمية المقاولاتية، والتعرف على الجهود المبذولة لتحقيق النمو الاقتصادي.
- قناعتنا الخاصة بالدور المقاولاتي في تحقيق النمو الاقتصادي وهو مجال أساسي للنهوض بالاقتصاد، هذا إلى جانب رغبتنا في التعرف على واقع المقاولاتية وحقيقة تنوعها للاقتصاد الوطني.

**ب- المبررات الموضوعية:**

- الموضوع يندرج في إطار التخصص.
- الرغبة في زيادة المعرفة حول أسلوب التحليل القياسي باستخدام السلاسل الزمنية المقطعية.

**حدود الدراسة:**

لكل بحث علمي فترة زمنية ومكانية محددة لاستكمال دراسته، تتمحور فيما يلي:

**أ- الحدود الزمنية:**

ركزت الدراسة على الفترة الزمنية الممتدة من (2000-2022).

**ب- الحدود المكانية:**

ارتكز موضوعنا على مجموعة من الدول منها: الجزائر، تونس، المغرب.

**منهج الدراسة:**

الدراسة محل البحث اعتمدت على مجموعة من المناهج لجعلها ذات دلالة علمية وبين هذه المناهج.

**أ- منهج دراسة حالة:**

هو الذي يستدعي جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة، يهدف إلى إسقاط الجانب النظري من الدراسة إلى الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة بعض الدول.



**ب- المنهج الوصفي التحليلي:**

يستعمل المنهج الوصفي التحليلي بعرض التحليل التطور المقاولاتي من خلال السنوات الماضية، وكذلك إبراز الأهمية الاقتصادية لها.

**ج- المنهج الإحصائي:**

هو عبارة عن استخدام الطرق الرقمية والرياضية، ومعالجة وتحليل البيانات وإعطاء التفسيرات المنطقية لها، ويتم ذلك عبر مجموع من مراحل وهي:

- جمع بيانات إحصائية عن الموضوع.
- عرض هذه البيانات بشكل منظم وتمثيلها بطرق ممكنة.
- تحليل البيانات.

**الدراسات السابقة:**

1. دراسة البحث "قوجيل محمد" تحت عنوان دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتي في الجزائر، حيث أن هذه الدراسة تهدف إلى فعالية السياسات دعم المقاولاتية في الجزائر، وتفعيل أداء هيئات الدعم والمرافقة المقاولاتية، وذلك من أجل توفير البيئة الملائمة لتحقيق المقاولاتية، كما تناولت الدراسة موضوع المقاولاتية ومدى مساهمة المؤسسات الوطنية وتنوع وزيادة الإنتاجية لخلق الثروة (قوجيل، 2015-2016).

2. دراسة الباحث ساسي محمد أمين تحت عنوان "العلاقة بين المقاولاتية والنمو الاقتصادي، حي تهدف هذه الأطروحة إلى دراسة العلاقة بين المقاولاتية والنمو الاقتصادي، تم التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالمقاولاتية والنظريات المفسرة لها، بالإضافة إلى الدراسات التجريبية والتطبيقية وبعدها قمنا بتحليل واقع المقاولاتية ودورها في النمو الاقتصادي في الجزائر، ولتحقيق هذا الهدف اعتمدنا على دراسة قياسية وعلى عينة تتكون من 30 دولة ذلك باستخدام بيانات البانل خلال 1996-2018 بما فيها الجزائر، تشير النتائج التي توصلنا إليها، بعد تفسير النموذج إلى التأثير السلبي لكل من المقاولاتية وحرية الأعمال وحقوق الملكية على النمو الاقتصادي، أما تأثير باقي المتغيرات على النمو الاقتصادي جاء إيجابيا (ساسى).

**صعوبات الدراسة:**

- صعوبة الحصول على المعلومات والإحصائيات الدقيقة، حول الدول المعنية بالدراسة.

**هيكل الدراسة:**

تنقسم دراستنا إلى فصلين وكل فصل ينقسم إلى مجموعة من مباحث نجد فيها مطالب، وتطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي للمتغيرين (مقاولاتية، النمو الاقتصادي والعلاقة بينهما).

أما الفصل الثاني تطرقنا إلى مبحثين نجل كل مبحث يحتوي على مطالب، المبحث الأول تطرقنا فيه إلى الإطار المفاهيمي للاقتصاد القياسي، وفي المبحث الثاني تناولنا الدراسة التطبيقية باستخدام نموذج بانل.

# الفصل الأول

الإطار النظري للمقاومات والنمو الاقتصادي

### تمهيد:

سنحاول من خلال هذا الفصل في النقطة الأولى عرض مختلف المفاهيم عن المقاولاتية والمقاول، وكذلك خصائصها، وسنتطرق أيضا لأهمية المقاولاتية خاصة في الاقتصاد والدور الذي يقوم به المقاول في تحريك العجلة الاقتصادية.

أما في النقطة الثانية فسنتطرق للنمو الاقتصادي، حيث نقوم بتعريفه ودراسة الفرق بين النمو والتنمية، وكذلك تناول محددات وعناصر النمو الاقتصادي، وبعض النماذج والنظريات. وفي نقطة أخرى دراسة العلاقة بين هذين المتغيرين وأثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: الإطار النظري للمقاولاتية

تعتبر المقاولاتية اليوم من أهم الحلول المقترحة للنهوض باقتصاديات عن اختلافها واختلاف مستويات تقدمها، إذ تمثل منفذا حيويا للمبادرة الفردية التي تمثل أساس هذه المقاولاتية ومبيع الأفكار الأصلية والفريدة.

المطلب الأول: مفهوم المقاولاتية وأهميتها

أصبح يخصص للمقاولاتية حيز هام من الدراسة، حيث أنها تهدف في خلق الابتكار والإنجاز والمعرفة سبل نشرها لتحقيق الأهداف الاقتصادية.

أولاً: ماهية المقاولاتية:

يعد مصطلح المقاولاتية عن المصطلحات الاقتصادية التي لم تلق مفهوماً محدد لها، فمن دراسة قام بها William Gartner سنة 1987 والمنشورة سنة 1990 توصل إلى أن المقاولاتية مصطلح معقد وصعب التحديد كونها ظاهرة أثارت الكثير من النقاش في أوساط الباحثين والاقتصاديين لكن رغم هذا توجد بعض التعاريف لهذا المصطلح (مروت و برهم، 2008، الصفحات 7-8).

مفهوم المقاولاتية:

المقاولاتية حسب Hisrich هي: "إجراءات إيجاد شيء مختلف ذو قيمة من خلال تكريس الوقت والجهد اللازمين لذلك مع افتراض المخاطرة المصاحبة لذلك سواء أكانت مالية أو اجتماعية أو نفسية والحصول على المكتسبات سواء كانت مالية أو تحقيق الرضا الفردي (مزهر و آخرون، 2010، صفحة 26).

المقاولاتية هي: "تلك العملية الديناميكية لخلق وتركيب الثروة ويقوم الأفراد بخلق ثروة بتقدير المخاطر وحسن التوقع للظروف والموارد والقيمة والطلب (عباس و السالمي، 2018، صفحة 7).

إن المقاولاتية هي ملوك يسلكه الأفراد يتوج بإنشاء مؤسسة بعد مرور بعدة مراحل من خلال اكتشاف الفرص واستغلالها ومواجهة المخاطر بغرض خلق الثروة (Zeitschriftfür، 1989، الصفحات 263-281).

ثانياً: أهمية المقاولاتية:

تعد المقاولاتية ظاهرة مهمة لما لها من تأثير إيجابي على عدة مجالات منها (Studium، 2020، الصفحات 12-22-27):

- اعتمادها على الإبداع الذي يساعدها من أجل إحداث التغيير والتحول من الوضعية القديمة إلى الوضعية الجديدة التي تكون أكثر انسجاماً وتوافقاً مع البيئة.
- تعمل على توفير حاجيات المستهلكين وتلبية رغباتهم بكفاءة عالية وهو ما يزيد من ولاء المستهلك للمؤسسة.

- قدرة المقاولاتية على النمو وسرعة الانتشار جعلها تساهم في تغيير ثقافة المجتمع إلى تبني ثقافة المقاولاتية.

- المساهمة في الحد من هجرة الأدمغة وأصحاب القدرات والأفكار من خلال إتاحة الفرص لهم من أجل إنشاء مؤسسات خاصة بهم وتوظيف أفكارهم بكل حرية (بكري موسى، 2018، الصفحات 593-594).

### ثالثاً: خصائص المقاولاتية:

تتميز المقاولاتية عن باقي الظواهر الاقتصادية بمجموعة من خصائص السرعة، ما يميز المقاولاتية هو أنها تستجيب لعملية الإبداع بسرعة ولها قابلية الاستجابة السريعة في قبول التغيير.

يرى بيتر دراكر أن المقاولاتية تتميز بصفات هي (윤현중، 2015):

- **خلق الثروة:** أي قدرتها على إنشاء ثروة مستمرة، فهي لا تكتفي بجمع تلك الأرباح البسيطة، وإنما تعمل على تكوين ثروة طائلة.

- **المخاطرة:** تتسم المقاولاتية بسمة رئيسية تتمثل في قبولها درجة مخاطرة وهي ما يبذله الفرد المقاول من أجل جمع تلك الثروة، فالنشاط إذن من المخاطرة لا بعد نشاط مقاولاتنا كما هو معلوم المخاطرة العالية تكون ذات عائد أعلى وكبير.

- **الابتكار والإبداع:** يعد الابتكار أيضاً حلقة أساسية في سلسلة المقاولاتية وهو عبارة عن تحويل تلك الأفكار إلى سلع وخدمات مربحة توجه إلى المستهلك.

الابتكار هو الذي يجعل المؤسسة رائدة ويكسبها ميزة على باقي المؤسسات (حامد، 2013، الصفحات 96-97).

### رابعاً: أبعاد المقاولاتية:

تتميز المقاولاتية بـ 5 أبعاد رئيسية هي (산업경제연구، 2012):

- **الاستقلالية:** يعني الحاجة إلى ممارسة النشاط بشكل مستقل مما يسمح للفرد المقاول خاصة بتطبيق أفكاره ورؤيته بدون قيود أو عراقيل هذه الاستقلالية توفر للجميع حرية تامة للعمل وتطبيق الأفكار.

- **الإبداعية:** ومن سمات المقاولاتية الرئيسية الإبداع، حيث أنه يمثل مختلف الجهود التي يرصدها الفرد أو جماعة، كما أنها تمثل الكيفية التي يتناول بها الفرد المعلومات التي تمكنها من اتخاذ القرار الصائب.

- **الاستباقية:** وهي جهود المقاول من أجل إلحاق بالفرص واغتنامها قبل الآخرين فهو يعمل على توقع رغبات المستهلكين في المستقبل وكذلك يتنبؤ بالمشاكل التي يمكن أن تحدث مستقبلاً ويقوم بتحديد الفرص منها واغتنامها.

- **التنافسية:** بيئة الأعمال مليئة بالمنافسين وبالنسبة للمقاول تعد التنافسية على أنها تجاوز المنافسين، أي أن وضعية لمؤسسة تكون دائماً في معرفة مع المنافسين لذلك عليها إيجاد مكان لها في سوق وسط المنافسين من أجل حفاظ على مكانتها.

- المخاطرة: تعد المخاطرة حجر الزاوية في عملية المقاولاتية، حيث نعرف على أنها "الرغبة في الحصول على فرص على الرغم من عدم التأكد الذي يحيط بها" (حامد و جواد، 2010، الصفحات 236-238).

### المطلب الثاني: مقربات المقاولاتية

اهتم العديد من المفكرين والباحثين بالمقاولاتية كل حسب توجهه وتخصصه، وبالتالي تنتج عن هذه العديد من المقاربات والرؤى حسب مجال الاهتمام الباحث وجهة التي تناول منها الموضوع. يمكن للمقاولاتية أن تختزل في أربعة مقاربات وفق (Fayolle, Verstracte (2005):

#### 1- المقاولاتية والفرص:

ينظر Shane , Venkataraman (2000) إلى المقاولاتية على أنها دراسة مصادر والفرص أي عمليات اكتشاف وتقييم واستغلال الفرص والمقاولون هم مجموعة الأفراد الذي يكتشفونها ويتضمنونها ويستغلونها، إذ يرى الباحثين للحصول على المقاولاتية يجب أن توفر فرص تنظيم المشاريع. كما قام الباحثين Shane , Venkataraman بدمج النهج العلمي (الاكتشاف والتقييم واستغلال الفرص) والأفراد (المكتشفون) المقاول لدى Schumpeter بنشأ فرص عن طريق الابتكار في حين أن المقاول لدى Kirzner يرى الفرص من خلال امتلاكه المعلومات ومعرفته الفريدة. فحين يسعى هذا الأخير للاستفادة من نقص المعلومات في السوق في حين يخلق Schumpeter أسواقا جديدة (Shane, 2000، الصفحات 217-226).

#### 2- المقاولاتية وإنشاء المنظمة:

يعرف Gartner (1988) في مقال تحت عنوان "who is an entrepreneur? is the wrong المقاولاتية عملية إنشاء منظمة، بدون منظمة لا توجد بها مقاولاتية، أي رغم وجود ابتكارات وفرص جديدة لا يمكن اعتبارها مقاولاتية إن لم تتجسد هذه الفرص والابتكارات في صورة منظمة.

#### 3- المقاولاتية وخلق القيمة:

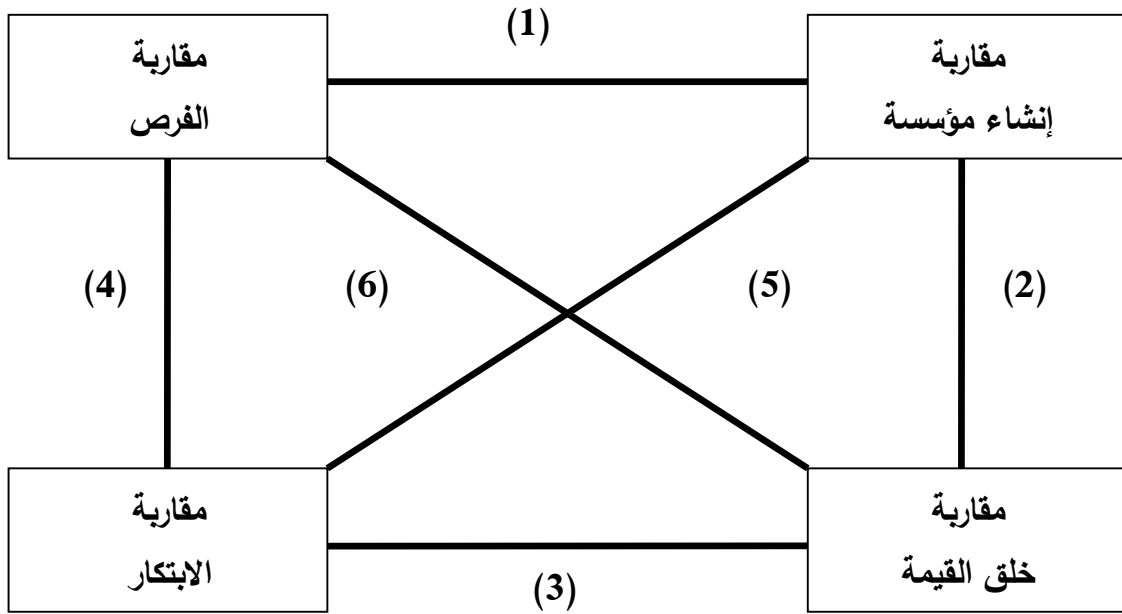
ينظر إلى المقاولاتية في الكثير من البحوث الأكاديمية على أنها عملية خلق قيمة أي أنها تنشئ قيم جديدة، فمن غير المنطقي أن يكون ابتكار دون خلق قيمة (Amit & Zott, 2001, pp. 493-520).

4- المقاولاتية والابتكار:

يعتبر الابتكار من بين أكثر نماذج ارتباطا بالمقاولاتية ويرجع ذلك إلى الاقتصادي Schumpeter (1934) فللمقاول دور خاص لا غنى عنه في تطور النظام الاقتصادي بخلق الشركات والوظائف وبشارك في التجديد وإعادة هيكلة النسيج الاقتصادي (유통연구، 2010). فنقول أن الابتكار والمقاولاتية هما وجهات لعملة واحدة أكد أيضا Baunal (1990) على الدور الفعال للمقاولاتية في عملية التجديد والنمو.

ومنه يمكننا أن نستخلص العلاقات التي تجمع بين المقاربات الأربعة.

الشكل (1-1): مقاربات المقاولاتية



المصدر: (Verstraete & Fayolle, 2005, p. 44)

تبرز 6 روابط يمكن تلخيصها على النحو التالي (Костюкова & Пашкевич, 2022) :

- نلاحظ اتجاهين في الرابط 1 و 2 الاتجاه الأول يركز على إنشاء منظمات جديدة وتحديد الفرص المتاحة، وهذا المنظور السائد الذي يربط المقاولاتية مع مجال صناعي والاقتصادي أن الاتجاه 2 يبين المقاولاتية جزء من عملية خلق قيمة وهذه الحالة ترتبط بعمل والمبادرة.
- الاتجاه 3 عادة ما تكون القيمة ناتجة على الابتكار.
- الاتجاه 4 يمكن أن يرتبط الابتكار مع بناء فرصة يتم وضعها في السوق.
- الاتجاه 5 من أجل استغلال الابتكار يتطلب وجود إنشاء المنظمة.
- الاتجاه 6 يتم استغلال الفرص فقط إذا كان ينظر إليها على أنها من محتمل أن تولد قيمة أي يتم اكتشاف الفرص لخلق قيمة.

المطلب الثالث: ماهية المقاول

يعتبر المقاول كركيزة في اقتصاد ومصدر للثروة.

أولاً: مفهوم المقاول:

المقاول لغة: هو المنظم أو الريادي.

المقاول اصطلاحاً:

فقد عرف مقاول من قبل عديد من المفكرين والاقتصاديين كل حسب توجهه.

حسب ريتشارد كونتيون (Richard Contillon) 1755 المقاول شخص مغامر يستثمر في شراء السلع والأدوات، ويجمعها للحصول على منتج جديد مع فكرة بيعها في مستقبل بأسعار غير مؤكدة، ويخوض المقاول المخاطرة ويجدد ويحقق فرص عمل مثمرة (Инноваци, 2021, pp. 101-103). عرف تشومستير (Schumpeter) المقاول على أنه: "فرد يستغل فرص السوق من خلال الابتكار المنظم ومن خلال التركيبات الجديدة التي تتمثل في إدخال منتجات جديدة، إقحام طرق الإنتاج الجديدة، فتح أسواق جديدة، إدخال أشغال جديدة، إعادة تنظيم منظمة وتوسيعها (Luisa & Job, p. 42).

بالنسبة لكاسون Casson فالمقاول هو: "شخص متخصص في اتخاذ القرارات المدروسة المتعلقة بالتنسيق بين الموارد النادرة" (Christian, p. 42).

عرف البعض على أن المقاول: "الشخص الذي يدرك الفرصة يطاردها لينشئ منظمة" (Allain & Thierry, p. 34).

ثانياً: خصائص وصفات المقاول:

المقاول يمتلك ثقة كبيرة في النفس وقدرة كبيرة على مواجهة المشاكل والتعامل معها بالإضافة إلى هذا فإن المهتمين بموضوع أو رد العديد من صفات منها (АКТУАЛЬНЫЕ, 2019, pp. 93-96):

- الطموح: يمتلك المقاول طموح وآفاق ليس لها حدود يتطلع لتحقيقها دون قيود رغم أنه يبدأ بفكرة صغيرة.

- الاستقلالية: المقال يفضل أن يكون صانعاً للقرار المستقبلي في حياته.

- البصيرة: يتميز المقال بتفهم الأشياء وبعد النظر.

- الواقعية: رجل واقع يضع أحلامه في الواقع حسب البيئة التي يعيش فيها.

- قابلية التعلم: أي مستعد لتلقي المعارف والمعلومات التي يجهلها.



- سرعة البديهة: لديه قدرة عجيبة في فهم الأشياء.
  - الابتكار: إنه مكتسب لخاصية الابتكار التي تجعله قادر على إثبات الجديد وتطوير وتحديث كل ما هو موجود.
  - المخاطرة: ترتبط المخاطرة دائما بالمقاول مما جعله يقدم على أمور دون تردد وخوف.
  - المثابرة: رجل لا يحب الفشل فهو يحمل عناء ومشقة.
  - قوة شخصيته: لا يهزم يتغلب على صعاب يمتلك شخصية قوية.
  - المبادرة: المقاول شخص مبادر نجده دائما في المقدمة.
  - متطلع للمستقبل: شخص متفائل نراه دائما يخطط ويحضر للمستقبل.
  - قدرة الإقناع: لديه أسلوب متميز في الحوار، أي قدرة فائقة في الإقناع.
- ثالثا: الدور الاقتصادي للمقاول:

- يلعب المقاول دورا هام في المجال الاقتصادي، فيما يلي أهم ما يمكن أن يقوم به المقاول على الصعيد الاقتصادي:
- فتح أسواق جديدة (توسيع حجم السوق): إن المقاول باعتباره شخص مبدع خلاق يركز في أعماله على الابتكار مهمته الأساسية هي البحث عن الفرص واكتشافها ومن ثم استغلالها، وبالتالي خلق منتج جديد إلى الإقبال على ما أنتجه هذا المقاول من سلع وخدمات، وهذا يؤدي إلى خلق سوق جديدة (بدران و الشيخ، 2013، صفحة 263).
  - اكتشاف موارد جديدة: المقاول لا يكتفي بما هو موجود فهو يؤمن بأن لكل شيء بديل أحسن منه سواء من حيث الكلفة أو الأداء أو الجودة، وبالتالي فإن هذا يضع المقاولين في بحث دائم من البديل (بدران و الشيخ، 2013، صفحة 281).
  - تحديث التكنولوجيا: ما يميز المؤسسات المقاولاتية هو تقديمها للمنتجات ذات قيمة مضافة عالية، كما أن التزامها بما هو موجود كما أن المنافسة تحتم عليهم الابتكار والتجديد في التكنولوجيا (بدران و الشيخ، 2013، صفحة 282).
  - إنشاء المشاريع المقاولاتية ولادة للوظائف الجديدة رغم تواضع قدراتها (بدران و الشيخ، 2013، الصفحات 282-283).

المبحث الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

استحوذ موضوع النمو الاقتصادي على اهتمام الباحثين الاقتصاديين ولفترات طويلة، فهو يعد هدفا من أهداف السياسات الاقتصادية بنوعيتها، سواء كانت مالية أو نقدية ورغم تفاوت التركيز عليه بين فترة وأخرى ومن بلد لآخر، إلا أنه يبقى في صلب اهتمام النظريات الاقتصادية، حيث تناولت في مضمونها آليات وأسباب تحقيق الرفاهية الاقتصادية للشعوب وتحسين مستوياتهم المعيشية. يعتبر النمو الاقتصادي ظاهرة حديثة نسبيا، الأمر الذي أدى إلى قصور فهم العوامل المحددة له، وذلك لأن التوسع الاقتصادي وارتفاع مستويات المعيشة يعود إلى نهاية القرن الثامن عشر، عندما بدأت الثورة الصناعية في بريطانيا العظمى آنذاك والملاحظ عودة الموضوع بقوة منذ السبعينيات من القرن العشرين مع ظهور نظرية النمو الحديثة وهذا الاهتمام طبيعي لأنه يقع في جوهر العملية الإنتاجية (بن طلحة و معوشي، 2015، صفحة 63).

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

أولا: تعريف النمو الاقتصادي:

تعددت تعريفات النمو الاقتصادي، وهذا باختلاف المفكرين والمدارس، فيما يلي يتم تناول بعض

هذه التعاريف:

التعريف الأول:

عرف الاقتصادي فرانسوا بير (François Perroux) النمو الاقتصادي أنه: "الزيادة المستمرة في الدخل الإجمالي أو الصافي لقيمة حقيقية" (brida & Sébastien, 2008, p. 37).

التعريف الثاني:

عرفه سيمون كوزنتس (Simon Kuznets) على أنه: "ارتفاع طويل الأجل في قدرة الدولة على تقديم مجموعة واسعة ومتنوعة من السلع الاقتصادية، ويشكل متزايد لسكانها، وتستند هذه القدرة الختامية على التقدم التقني والتعديلات المؤسسية والأيدولوجية التي يحتاج الأمر إليها (ملواح و مكيد).

التعريف الثالث:

ويعرف على أنه حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي "GDP" (Gross Domestic Product) أو الدخل الوطني الإجمالي "GNI" (Gross National Income) والذي يؤدي إلى زيادة مستمرة في متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (باكو و حاج حمو، 2020).

التعريف الرابع:

النمو الاقتصادي هو التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يولد زيادة في الناتج القومي التي يحصل على مواجهة المشاكل الاقتصادية (معلالة و درويش، 2014-2015).

ومن خلال التعاريف السابقة حول النمو الاقتصادي يمكن استخلاص التعريف التالي:

"النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في الدخل الفردي الناتج عن الزيادة في الدخل الإجمالي، أي زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي".

**ثانيا: الفرق بين التنمية والنمو:**

يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية من أكثر المفاهيم عموميته وشموليته، ويرتبط بفكرة التقدم، وتضمن التغيير والتدهور من حالة إلى أخرى، ويشمل النمو الاقتصادي عمودها الفقري، فكل من التنمية والنمو يشرف أحدهما الآخر، فالتنمية تغير نوعي لما هو قائم سواء اقتصاديا أو اجتماعيا، بينما النمو الاقتصادي يمثل حالة تغير كمي (Valire, 2018, pp. 3-4).

**ثالثا: تعريف التنمية الاقتصادية:**

جاء في تعريف هيئة الأمم المتحدة سنة 1956 أن التنمية الاقتصادية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية.

إن التنمية الاقتصادية بمفهومها الواسع هي تلك التغيرات العميقة في الهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، والتي يكون من شأنها تحقيق زيادة تراكمية قائمة للاستمرار في الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن إلى جانب عدد من النتائج الأخرى غير اقتصادية. وبذلك يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها عملية ينتج عنها إحداث مجموعة من التغيرات الإيجابية لمجتمع ما حتى يكتسب القدرة على التطور الذاتي المستمر، واستمرار التحسن في نوعية الحياة لأفراد هذا المجتمع وتحقيق الرفاهية له (بعوني، 2017، الصفحات 777-778).

**المطلب الثاني: عناصر ومحددات النمو الاقتصادي:**

**أولا: عناصر النمو الاقتصادي:** ويمكن حصرها فيما يلي:

**1- العمل:** ونعني به مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته.

**2- رأس المال:** مجموع السلع التي توجد في وقت معين في اقتصاد معين، يساعد على تحقيق التقدم التقني من جهة وعلى توسيع الإنتاج بواسطة الاستثمارات المختلفة المحققة من جهة أخرى (Zvonimir & Serđo, 2006, pp. 199-200).

**3- التقدم التقني:** ويعني الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية (خشيب، صفحة 10).

**ثانيا: محددات النمو الاقتصادي:**

وتتمثل فيما يلي:

**أ- تراكم رأس المال:** يشمل التراكم الرأسمالي كل الاستثمارات الجديدة سواء مادية أو بشرية، وهو نتاج تخصيص جزء من الدخل الحالي كإدخار ليتم استثماره لزبائن الناتج المستقبليين ويعتبر الادخار أساسا لتراكم رأس المال، إذ ينبغي على الدولة الرامية إلى زيادة معدلات نموها الامتناع عن استهلاك جزء من

دخلها الحالي وتحويله إلى ادخار، ومن ثم إلى مشاريع استثمارية، ولذلك فإن كلفة النمو هي الجزء المضحي به من الاستهلاك لصالح الادخار بغرض تكوينه تراكم رأس المال، أما من حيث طبيعة تكوين تراكم رأس المال فإننا نجد أن رأس المال المادي يعتبر محفز مهم للقدرة الإنتاجية، أما جانب تكوين رأس المال البشري، فالاستثمار في الموارد البشرية يمكن أن يؤدي إلى تحسين نوعية هذا المصدر.

**ب- التقدم التكنولوجي:** يتجلى دوره كمصدر مهم للنمو الاقتصادي من خلال قدرته على زيادة الإنتاج عند نفس مستوى المدخلات، ذلك أنه يعني أساليب تقنية أو وسائل إنتاج حديثة، وتتكون التكنولوجيا من مجموعة من المعارف العلمية التي قد تكون متضمنة في السلع الرأسمالية كالألات، كما قد تكون متضمنة في الجانب البشري في شكل كفاءات ومهارات ملازمة للأفراد، أما متطلبات تحقيق التقدم التكنولوجي فإنها تتمثل أساساً في الاستثمار في مجال البحث والتطوير (Clayton, 2016, p. 06).

**ج- القوة العاملة:** وتمثل القوة العاملة كل العاملين فعلاً والعاملين عن العمل، وهم راغبين فيه وقادرين عليه، وكما هو معلوم فإن العمال لا يتساوون من حيث قدرتهم على الإنتاج لاختلاف مستواهم التعليمي ومهاراتهم، فعلى سبيل المثال فإن خريج الجامعة في الإعلام الآلي يمكنه أن يؤدي نفس الوظيفة عن اثنين من خريجي الثانوية، وبتطبيق هذه الفكرة بشكل أوسع يمكنه حساب الكفاءة الكلية لليد العاملة (H) كنتاج لإجمالي العمال في الاقتصاد (L) ومتوسط الكفاءة (رأس المال البشري) للعمال (R) وفق العلاقة التالية:  $H = L + R$ .

**د- الموارد الطبيعية:** يتفق معظم الاقتصاديين على أن الدولة التي لديها موارد طبيعية أكبر بإمكانها رفع مستويات نموها أفضل من الدولة التي تعاني شح في هذه الموارد، إلا أنهم لا يعتبرون هذا العامل محددًا أساسياً للنمو بل مساعداً فقط، حيث أن توفره مع غياب العوامل الثلاثة السابقة لن يكون له أثر إيجابي على معدلات النمو (K вопросу, 2017, pp. 5-6).

**هـ التجارة الخارجية:** منذ آدم سميث إلى اليوم لا يزال لدى الاقتصاديين اعتقاد راسخ بأن إيجابيات التجارة الخارجية على أي اقتصاد تفوق سلبياتها (ميساوي، 2021، الصفحات 98-100).

**المطلب الثالث: نظريات النمو الاقتصادي ونماذجه:**

ونتطرق في هذا المطلب إلى أهم نظريات النمو الاقتصادي:

**أولاً: نظريات النمو الاقتصادي:**

**1- نظرية النمو الكلاسيكي:**

رغم الاختلاف الذي وقع بين رواد هذه النظرية "آدم سميث، روبرت، مالتوس، ريكاردو، كارل ماركس" إلا أنه هناك آراء متفق عليها من طرف روادها ويمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- اعتقد الكلاسيكي أن الإنتاج هو دالة للعوامل التالية وهي العمل، رأس المال، الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي، وأن التغيير في إحدى العوامل السابقة يؤدي إلى التغيير في الإنتاج واعتبروا أن الموارد الطبيعية ثابتة وبقية العوامل متغيرة، ولهذا عملية الإنتاج لها أرض زراعية تخضع لقانون تناقص الغلة.

- أكدوا على أن التنمية الاقتصادية تتحقق في نظام يسوده الاستقرار في جميع قطاعاته، واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم عليه بالركود، ومن أجل نجاح عملية النمو الاقتصادي أيدوا سياسة عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

## 2- نظرية سومبيتر:

تأثر سومبيتر بالفكر الرأسمالي في موضوع التناقضات في النظام الرأسمال والصراع الطبقي، حيث توصل سومبيتر إلى إلغاء النظام الرأسمالي والوصول إلى النظام الاشتراكي متأثراً بالفكر الكلاسيكي الحديث، والذي رفض اعتبار النظام الرأسمالي نظاماً شاملاً، وبني نظريته على عنصرين مهمين وهما: أهمية المنظم والائتمان المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي ومن أهم ما جاء به ما يلي:

- توصل إلى أن النمو ليس عملية تدريجية كما رآها الكلاسيكيون، بل تحصل بشكل فقرات دون انسجام وهي فترات ازدهار يعقبها فترات كساد، وأن اتجاه النمو ليس مستمر بل يصل سريعاً إلى حدوده وأن هذه الحدود هي عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكاري غير مواتية لعملية النمو.

- يرى أن العوامل التنظيمية والتقنية تلعب دوراً هاماً في عملية النمو، فالمنظم هو الشخصية الرئيسية في تحليله وهو من وجهة نظره مبتكر يرسم خطة الإنتاج ويعمل على تجميع عناصر الإنتاج لتحقيق أقصى الأرباح عن طريق إنتاج سلع جديدة وفتح أسواق جديدة وكذا الحصول على مصدر جديد للمواد الخام وكل هذه العناصر تؤدي إلى النمو والتنمية.

## 3- النظرية النيوكلاسيكية للنمو الاقتصادي:

ويمكن استخلاص أهم ما جاءت به هذه النظرية من خلال النموذج الشهير لـ Solow سنة 1956 حول تراكم رأس المال، فالإقتصاد ينمو بسبب تخصيص جزء من مصادره وإنتاجه لزيادة مخزون رأس المال والذي يسمح بتعاضد الاستهلاك في المستقبل كنتيجة لإنقاص الاستهلاك الحاضر، ومن ثم زيادة معدل النمو، ويلعب التراكم الرأسمالي دوراً هاماً وكاملاً في إحداث النمو القصير الأجل، أما في الأجل الطويل فيتجه معدل النمو نحو الثبات، واعتمد النموذج النيوكلاسيكي في تحليله للنمو طويل الأجل على الافتراضات التالية:

- عوامل النمو تتصف بأنها خارجية المنشأ (تزايد حجم السكان، التقدم التكنولوجي).

- لا يوجد أي دور لرأس المال البشري في عملية النمو، وعدم مشاركة الحكومات في عملية النمو عن طريق الإنتاج.

- عدم تأثر النمو بتصرفات أهداف النشاط الاقتصادي (كالبحوث العلمية...).

في إطار هذه الافتراضات نشأت نظريات النمو الاقتصادي كنماذج للنمو المتوازن الذي يتم بما يلي:

- معدل الادخار يظل ثابتاً طوال مراحل التوازن.

- معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يتناسب مع معدل التقدم التكنولوجي.

#### 4- النظريات الحديثة للنمو الاقتصادي:

تمثل سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن التاسع عشر ميلادي العصر الذهبي لنظريات النمو الاقتصادي سواء بالنسبة للدراسات التجريبية لنظريات النمو أو بالنسبة لامتدادات النظرية للنماذج النيوكلاسيكية، لكن الاختلالات التي نتجت عن أزمة البترول الشهيرة 1973 والتي ترتبت عليها تقلص قدرة الاقتصاديات الكبرى على مواصلة معدلات النمو، والتي ترى أن هناك عوامل أخرى كثيرة مفسرة للظاهرة النمو الاقتصادي والتي يمكنه أن ينشأ منها آثار أو مظاهر خارجية إيجابية وبالتالي قد تكون مصدرا للنمو في المجتمع ومنها:

- الاستثمار في رأس المال المادي أي الخبرة المكتسبة من رأس المال أثناء مباشرة عملية الإنتاج، والتي ينتج عنها تولد المعرفة.
- الاستثمار في رأس المال العام والذي يتعلق بالبنية الأساسية والخدمات العامة.
- الاستثمار في رأس المال البشري وهو عبارة عن مجموع الطاقات أو القدرات التي يكتسبها الأفراد بالتعليم والتكوين والتي يزيد من كفاءتهم الإنتاجية.
- الاستثمار في رأس المال التكنولوجي ويتمثل في نشاط البحث العلمي والتطوير وما ينتج عنه من اكتشافات تكنولوجية.

هذا ما نصت عليه نظرية النمو الذاتي أي أن النمو الاقتصادي يتحدد بالعوامل الأربعة السابقة ولا يقتصر في تحليل ظاهرة النمو على الزيادة الكمية المستخدمة من الرأس المال المادي والعمل، بل هناك عوامل ذاتية أخرى كأهمية ذاتية أخرى كأهمية رأس المال البشري، الخبرة والتعليم، التقدم التكنولوجي، الفني والذي يعتمد على نشر المعرفة والبحث (سأهور، 2013، الصفحات 92-96).

#### ثانيا: نماذج النمو الاقتصادي:

##### 1- نموذج أفكار ابن خلدون:

ذكر في مقدمته المشهورة أنه بتقدم الأمم تزداد القوى العاملة المتوفرة مما يعني إغناء الإنتاجية وزيادتها والذي بدوره ينعكس على ارتفاع مستوى الرفاهية في الأهمية بسبب جني الأرباح من عملي الإنتاج والذي يعني أيضا بازياد الأرباح تراكم الثروة وتزداد الدخول.

##### 2- النمو الكلاسيكي:

من أشهر روادها آدم سميث وريكاردو وماليثوس، وقد بينت على أن النمو الاقتصادي يتحقق من خلال حرية التجارة بين الدول التي تستعمل على توسيع الأسواق للمنتجات مما يساعد على زيادة التخصص في العمل وعلى تقييم هذا العمل، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة الإنتاجية، كما نادى هذه النظرية بإمكانية تحقيق النمو الاقتصادي من خلال التوظيف الأمثل لرأس المال الذي اعتبرت تراكمه المحرك الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي.

3- نموذج كينز:

وأول مبدأ نادى به كينز هو سيادة السوق لتحقيق التوازن الاقتصادي كما ركز على الدور الذي يمكن للقطاع الخاص أن يلعبه في تحقيق النمو الاقتصادي مع تدخل الدولة لتعويض ما يمكن أن ينقص في الطلب الفعال الذي اعتبره كينز بناء على نظرية مالتوس المحرك الرئيسي لزيادة الدخل القومي مع التركيز على توازن الاستهلاك مع الادخار والاستثمار بناء على مفهومي الميل الحدي للاستهلاك والجل الحدي للاستثمار.

4- نموذج هاورد - دومار:

عملا على توضيح أهمية ودور الادخار في زيادة الاستثمار، حيث بين أنه يجب على كل دولة ادخار نسبة معينة من ناتجها القومي الإجمالي لغايات تعويض رأس المال الثابت، أي تعويض قيمة الاهتلاك السنوي من قيم الآلات والمعدات والأبنية والطرق والجسور وغيرها من الأصول، وذلك للمحافظة على مستوى الناتج القومي الإجمالي من خلال المحافظة على زيادة نسبة الاستثمارات بنسبة أعلى من نسبة الاهتلاك وعلى الدول التي ترغب في الحصول على مستوى متقدم من التنمية الاقتصادية زيادة نسبة الادخار فيها لا يقل عن 15-20% من دخلها القومي سنويا.

5- نموذج شومبيتر:

وضع لاقتصادي النمساوي جوزيف شومبيتر نظريته في بداية القرن العشرين وتحديدا عام 1911، لكنها ترجمت إلى اللغة الانجليزية عام 1934 بين فيها أن النمو الاقتصادي عبارة عن ظاهرة تحدث بواسطة قفزات غير متناسقة في الناتج القومي الإجمالي للدول، تأخذ هذه القفزات شكل دورات اقتصادية قصيرة مزدهرة تتبعها دورات كساد قصيرة أيضا وقد ركز في نظريته على تأثير التقدم التكنولوجي وعلى دور الإدارة أو المنظم والابتكارات في تطوير النشاط الاقتصادي وزيادة الإنتاج، وبالتالي زيادة فرص الادخار ومن ثم الاستثمار (عمارة، 2020، الصفحات 436-437).

المطلب الرابع: مميزات وأهداف دراسة النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة عليه

أولا: مميزات النمو الاقتصادي:

يمكن الحكم على دولة ما بأنها تمر بمرحلة نمو اقتصادي من خلال ملاحظة المميزات التالية

(Потенция, 201, pp. 326-329):

1- زيادة حجم الإنتاج:

وهو ارتفاع حجم النشاط الإنتاجي أو ما يعرف بالتوسع الاقتصادي، غير أن المقصود بالزيادة هو الزيادة الحقيقية في الإنتاج، وبالتالي الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي، والذي يشير إلى كمية السلع والخدمات التي قد يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله النقدي المتاح خلال فترة زمنية معينة.



2- حدوث تغيرات بالنسبة لعملية التسيير:

إن تحقيق نمو اقتصادي نتيجة زيادة حجم الإنتاج والذي يحقق للمنتجين ربحاً أكبر، ويزيد من إشباع حاجيات الأفراد سوف يؤدي بالمستثمرين إلى إحداث طرق جديدة لتنظيم العملية الإنتاجية، وجعل عناصر الإنتاج تتداول بطريقة سهلة وأقل تكلفة وأكثر ربحية، وبالتالي تسهيل من ديناميكية العمل، وهذا ما يمكن من إتاحة طرق تنظيمية وتسييرية جديدة أفضل من التي كانت سائدة في السابق من أجل تحقيق فائض أكبر واستمرار عملية النمو.

3- التقدم الاقتصادي:

وكما عرفنا التقدم الاقتصادي فبحكم أنه جملة التحسينات الاقتصادية والاجتماعية، ومنه فإن التقدم الاقتصادي ما هو إلا مظهر من مظاهر النمو الاقتصادي، استمراره وتحقيق الغايات الاجتماعية لمجمل الأفراد.

ثانياً: أهداف دراسة النمو الاقتصادي:

تهدف دراسة النمو الاقتصادي إلى معرفة أثره على الفرد والدولة على حد سواء، ويتمثل هذا الأثر فيما يلي:

1- بالنسبة للفرد:

إن النمو الاقتصادي يسمح بزيادة الدخل الفردي الحقيقي مع زيادة الإنتاج الموجه لتلبية حاجات المجتمع، وهو ما يؤدي إلى القضاء على الفقر والجهل والمرض، ورفع مستوى الحياة البشرية بما يحقق للفرد كرامته الإنسانية.

إن أوضاع الفقراء تتحسن تلقائياً بل تتطلب سياسات وإجراءات لزيادة فرص العمل، وتكن ذوي الدخل الضعيف من الحصول على متطلباتهم الأساسية، وهذا ما ينتج عن النمو الاقتصادي، ولكن هذا النمو لا يستطيع لوحده القضاء على البطالة والفقر، وإنما يجب أن يتبعه عدالة في التوزيع الدخل والحد من تفاوت في الدخل بين طبقات المجتمع المختلفة.

2- بالنسبة للدولة:

إن النمو الاقتصادي يسهل للدولة بكل مهامها اتجاه المجتمع وعلاقتها مع الخارج، حيث وبفضل زيادة الإنتاج سوق تزيده عائداتها، وهو ما يدفعها للبحث عن تقنيات جديدة في مجال الإنتاج لتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع، وبإعادة توزيع الدخل على الأفراد سوف تضمن لهم جملة من الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم، ومن خلال النمو الاقتصادي تستطيع الدول أن تتلخص من التنمية للخارج ومن الاستغلال، حيث يتيح الفرصة للإدارة الوطنية لممارسة دورها في صنع التنمية، وانفصام عن دور الأهداف التابعة للمركز.

إمكانية إنشاء هياكل متكاملة داخليا ومترافقة مع مصلحة مواطنيها، والحد من استسراق الموارد الوطنية لصالح الدول الأخرى، وخاصة العنصر البشري من خلال هجرة الأدمغة وإقامة نظام اجتماعي



وسياسي يلبي الحاجيات السياسية للمواطنين، وتسيير موارد الدولة لخدمة الدولة والاتجاه نحو التنويع الاقتصادي، وهذا ما يمنع الدولة من الوقوع في الهيمنة الدولية والشركات متعددة الجنسيات الاحتكارية العالمية (معللة و درويش، 2014-2015، الصفحات 10-12).

**ثالثا: العوامل المؤثرة على النمو الاقتصادي:**

يوجد الكثير من العوامل التي تؤثر في معدل النمو الاقتصادي للبلاد والتي من بينها ما يلي

(Вестник, 2012, pp. 207-211):

### 1- الموارد البشرية:

والتي تعتبر من بين أهم العوامل التي تؤثر في معدل النمو الاقتصادي والتي تظهر بوضوح عند محاولته التعرف على ما هو النمو الاقتصادي (КАРАМФИЛ, 2014).

ويوجد الكثير من العوامل التي تؤثر في قدرة الموارد البشرية على الإبداع والتدريب والتعلم على

حد سواء.

### 2- الموارد الطبيعية:

والتي تشكل كافة الموارد الطبيعية التي تظهر في البلد مثل النباتات، النفط، الغاز، وغيرها من

الموارد وكلما زادت تلك الموارد كلما زاد معدل النمو الاقتصادي لتلك البلاد.

### 3- رأس المال:

وتعرف منتجات رأس المال بكونها جميع المنتجات التي يتم إنتاجها من خلال الاعتماد على

الصناعة البشرية، كما يتضمن الكثير من الأمور الأخرى مثل الأرض والطاقة والنقل وغيرها (Ирина, 2016).

### 4- العوامل الاجتماعية:

وهي تلك العوامل التي تهدف إلى إظهار دور هام في معدل النمو الاقتصادي، والتي تتمثل في

التقاليد والعادات والكثير من العوامل الاجتماعية الأخرى، وتشارك الحكومة في ذلك العامل من خلال

وضع السياسات الهامة والعمل على تنفيذها (فياض, 2020).

المبحث الثالث: أثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي:

شهدت الفترة الأخيرة اهتماما متزايداً بالمقاولاتية، حيث أصبحت جميع دول العالم المتقدمة أو النامية تولي أهمية كبيرة لهذا المجال، وهذا ما دفعها إلى تحفيز وتشجيع الأفراد على ممارسة النشاط المقاولاتي كما تؤكد الدراسات التجريبية على الدور الهام الذي تلعبه المقاولاتية في النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: المقاولاتية والنمو الاقتصادي في الدول النامية:

أشارت العديد من الدراسات إلى علاقة إيجابية بين المقاولاتية والنمو الاقتصادي، وكلما كان النشاط المقاولاتية فعالاً كان له التأثير الإيجابي على النمو الاقتصادي.

دراسة Zoki, I. M and Other (2016): حول أثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي في 7 دول ناشئة خلال الفترة الممتدة من 2004-2014، استخدمت الدراسة نمو الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع ومعدل إنشاء المؤسسات للدلالة على المقاولاتية، بالإضافة إلى معدل رأس المال المادي كنسبة من ناتج المحلي الإجمالي، النمو في إنتاجية العمل، نفقات البحث والتطوير، معدل التحاق بالتعليم العالي (Южно, 2007, pp. 76-80).

أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية ذات معنوية بين معدل إنشاء المؤسسات الجديدة، باعتبارها وكيلاً للمقاولاتية والنمو الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى طبيعة النشاط المقاولاتي في البلدان الناشئة القائم بدافع الضرورة، حيث هذا النوع من النشاط (ذو إنتاجية حدية معدومة) ليس له تأثير كبير على التنمية الاقتصادية، وخلصت الدراسة أنه يجب على الحكومات تهيئة مناخ ملائم للأعمال من خلال بناء بنية تحتية عالية الجودة، نظام ضريبي مرن، سهولة الوصول إلى ائتمان والأسواق (Zaki & Rachid, 2016, p. 31).

هدفت دراسة Smith, d (2010) إلى اعتبار المقاولاتية كعامل أساسي للنمو الاقتصادي تم استخدام المؤشرات الآتية:

- نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.
- معدل إنشاء شركات.
- معدل التوظيف.
- نصيب الفرد من التكوين والتدريب.
- نفقات البحث والتطوير.
- حصة الفرد من مجموعة النفقات التعليم (الابتدائي والثانوي والعالى).
- مؤشر سهولة ممارسة الأعمال.

وكانت هذه دراسة بائل لـ 77 دولة في سنة 2005، بينت النتائج أو المقاولاتية لها تأثير إيجابي وقوي على النمو الاقتصادي، وخلصت الدراسة أنه ينبغي إدراج المقاولاتية كعامل مستقل في النموذج الكلاسيكي الجديد للنمو الاقتصادي (Smith, 2010, p. 19).

المطلب الثاني: المقاوالاتية والنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة

هناك العديد من الفرص غير المستغل في البلدان النامية أكثر منها في البلدان المتقدمة، عل الرغم من الأهمية والدور الإيجابي للمقاوالاتية في دول متقدمة تم بتجاهل تأثيرها المحتمل على اقتصاديات الناشئة (Fen, 2010, pp. 6-7).

دراسة Omorugi EMM and Other (2017): لواقع المقاوالاتية في إفريقيا من خلال عرض كيف تؤثر المقاوالاتية على اقتصاديات الدول الإفريقية، أظهر تقرير التوقعات الاقتصادية لإفريقيا 2017 أن حوالي 22% من السكان في سن العمل يباشرون أعمال تجارية جديدة، ويتجه حوالي 44% من الأفارقة إلى النشاط المقاوالاتي للاستفادة من الفرص المتاحة في السوق، في حين يتجه 33% من الأفراد إلى المقاوالاتية لتفادي خطر البطالة كما خطط أكثر من واحد من كل ثلاثة 35% لبدء عمل لحسابهم الخاص وفقا لمجلة Forbes، أن المقاولين في إفريقيا ينظر لهم إليهم بدرجة أولى كمصدر لخلق مناصب العمل، حيث وافق حوالي 59% من المشاركين على ذلك أظهرت النتائج أن المقاول في إفريقيا هو اللاعب الرئيسي من الحد من مستويات الفقر وإنشاء مناصب العمل (Omoruyi, Olamide, Gomolemo, & Donath, 2017, p. 11).

المطلب الثالث: المقاوالاتية والنمو الاقتصادي في اقتصاديات العمل

اقتصاديات العمل بالطريقة التي يفكر بها الاقتصاديون وأصحاب الأعمال حول الأيدي العاملة والعدد الأمثل الذي يجب تشغيله (Fen, Bilimleri Enstitüsü, 2005, p. 06).

دراسة Nurmalia and All (2018) حول دول المقاوالاتية في النمو الاقتصادي الإقليمي في أندونيسيا، تم استخدام بيانات بابل لـ 33 مقاطعة خلال 2008-2013، تم التعبير على أن المقاوالاتية من خلال معدل العمل الحر ومعدل ملكية أعمال، معدل نم سكاني في سن العمل (Kadir, 2006, pp. 233-246).

أظهرت نتائج الدراسة على ارتباط النمو الاقتصادي مع درجة النشاط المقاوالاتي إيجابا خاصة في القطاعات الرسمية وأما القطاعات غير الرسمية يرتبط سلبا لأنه لا يخلق ابتكار في القطاعات غير رسمية (Numalia & Muzayanah, 2018, p. 14).

## خلاصة:

إن النظر والاطلاع في مختلف الدراسات التجريبية التي تطرقت لعلاقة المقاولاتية مع النمو الاقتصادي، تدل إلى أن المقاولاتية تؤثر على النمو الاقتصادي عن طريق العديد من القنوات أهمها قناة الابتكار، وذلك من خلال ما تتسم به المؤسسات والمشاريع من خصائص تجعلها قادرة على المساهمة الفعالة في النمو الاقتصادي وزيادة حجم الاستثمار ودعم الابتكار، والتحديث وإعادة هيكلة النسيج الاقتصادي، كما أن نجاح المقاولاتية وانتشارها يعتمد على توفير مجموعة من العوامل المحفزة وتسمى هذه العوامل بمقومات ثقافة المقاولاتية، وتتجلى في المحيط الاجتماعي وروح المقاولاتية، فتوفر هذه العوامل يدعم الفكر المقاولاتي لدى المجتمع مما يؤدي إلى تبني المشاريع المقاولاتية والإسهام في نجاحها ونموها وهذا ما يدفع إلى رفع النمو الاقتصادي.

## الفصل الثاني

تحليل أثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي-دراسة  
قياسية-

## تمهيد:

نظرا لأهمية المقاولاتية في تحقيق مؤشر النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل والابتكار، أدى ذلك إلى اهتمام الباحثين وصناع القرار من مختلف المستويات في العوامل التي يمكن لها تأثير على مستوى النشاط المقولاتي، وبناءا على هذا نحاول من خلال هذا الفصل تأثير العوامل الاقتصادية الممثلة في (الحرية المالية، العمل الحر) على المقاولاتية في دول المغرب العربي: الجزائر، تونس، المغرب، خلال فترة 2020/2000 باستخدام نموذج بانل، نموذج angel granger، نموذج ardl.

**المبحث الأول: مدخل للقياس الاقتصادي:**

القياس الاقتصادي يهدف إلى تعميم الأساليب الرياضية والإحصائية لقياس وتفسير بعض الظواهر الاقتصادية وتحليلها كما يهدف بشكل عام إلى إعطاء مضمون عملي للعلاقات الاقتصادية حيث تستعين به الكثير من المؤسسات البحثية وكذا حكومات الدول في تحليل النشاط الاقتصادي. استخدامه في عمليات التنبؤ.

**المطلب الأول: ماهية القياس الاقتصادي**

الاقتصاد القياسي هو أحد الفروع السريعة التطور في علم الاقتصاد الحديث، كما أنه يقدم مضمون عملي للعلاقات الاقتصادية.

**1- تعريف الاقتصاد القياسي:**

هو فرع من فروع علم الاقتصاد الذي يطبق علم الإحصاء وعلوم الرياضيات على النظرية الاقتصادية.

وحسب Christ (1966) فإن: "الهدف عن الاقتصاد القياسي هو إنتاج البيانات الاقتصادية الكمية التي إما تساعد في تفسير سلوك المتغيرات الاقتصادية التي شاهدناها بالفعل، أو التنبؤ بسلوكها الذي لا تعرفه بعد أو اثنين معا" (درويش، 2000).

إذن فالإقتصاد القياس يعد من أساليب التحليل الاقتصادي، حيث أنه يهتم بالتقدير الكمي للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، الموجودة في النظريات الاقتصادية. (<http://www.rwaq.org>)

**2- أهمية الاقتصاد القياسي**

تكمن أهمية الاقتصاد القياسي في:

- تحديد نموذج رياضي مناسب لتمثيل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة، لأنه في هذه المرحلة يجب على الباحث وضع افتراضات النظرية الاقتصادية في نموذج رياضي عشوائي.
  - تقدير معاملات أو ثوابت النموذج الرياضي المطبق، نبدأ المهمة بجمع الإحصائيات الاقتصادية المناسبة للدقة المطلوبة فيما يتعلق بالظاهرة أو الظواهر المراد دراستها وتنتهي باستخدام أساليب إحصائية مناسبة لتقدير معاملات نموذج يختاره الباحث لتمثيل العلاقة بين متغيرات.
  - اختبار النموذج الرياضي العشوائي التطبيقي لمعرفة ما إذا كان يمثل حقيقة واقعة قيد الدراسة أو يجب على الباحث اختيار نموذج آخر أكثر واقعية عند اختبار النموذج المناسب.
- يعتمد الباحثون على المعايير الاقتصادية لأن يتم المعاملة المحددة في النموذج الافتراضي متسقة في طبيعتها وقيمتها النسبية مع تلك المتوقعة في إطار نظري وتحكم الافتراضات الاقتصادية للظاهرة قيد الدراسة ومن اختبار افتراضات النموذج نفسه، خاصة تلك المتعلقة بحدود العشوائية لمعرفة مدى توافقه مع واقع الدراسة. (علوش، 2011، صفحة 18)

**3- مجالات تطبيق الاقتصاد القياسي:**

- التنبؤ بمسار الدوران الاقتصادية؛
- دراسة الأسواق؛
- نمذجة الأنشطة المتداخلة؛
- رسم السياسات الاقتصادية؛
- تقدير القيم المستقبلية للمتغيرات الاقتصادية.

**4- شروط تطبيق الاقتصاد القياسي:**

تتمثل شروط تطبيق الاقتصاد القياسي في (علوش، 2011، صفحة 18):

- ضرورة وجود نظرية اقتصادية للظاهرة المدروسة؛
- إمكانية ترجمة النظرية الاقتصادية إلى الرياضية؛
- إمكانية تطبيق أساليب الاستدلال الإحصائي على فرضيات هذه نظرية.

**5- أهداف الاقتصاد القياسي:**

يهدف إلى تحقيق ثلاث أهداف هي كالتالي:

- التحقق من مدى ملائمة النظريات الاقتصادية، أي التحليل من خلال اختبار فروق النظرية الاقتصادية، وذلك بالحصول على الدليل العلمي لاختبار القدرة التفسيرية لهذه النظرية.
- وضع ورسم السياسات الاقتصادية المناسبة: ذلك من خلال الحصول على التقديرات لمعالم العلاقات الاقتصادية والتي يمكن استخدامها فيما بعد في اتخاذ القرارات المناسبة وضع ورسم نهج معين للسياسات الاقتصادية المثلى كل هذا سوف يساعد أصحاب المؤسسات وكذلك حكومات في اتخاذ القرارات المناسبة.
- التنبؤ والتوقع قيم المتغيرات قيد الدراسة: من خلال استخدام التقديرات المتحصل عليها لمعالم العلاقات الاقتصادية في التنبؤ بالقيم المستقبلية الاقتصادية، يساعد هذا التنبؤ متخذ القرار من أجل اتخاذ قراراته. (درويش، 2000، صفحة 05)

**6- منهجية البحث في الاقتصاد القياسي:**

هناك عدة منهجيات تختلف باختلاف النماذج وتتمثل في (درويش، 2000، صفحة 06):

- صياغة فروض النظرية الاقتصادية: وذلك انطلاقاً من طبيعة العلاقات الاقتصادية الإختلافية.
- تقدير معالم النموذج: استخدام وطرق معينة في عملية التقدير كطريقة المربعات الصغرى العادية، أو مربعات الصغرى الديناميكية.
- تقسيم المعالم المقدر للنموذج: معرفة ما إذا كانت المعالم النموذج المقدر تعكس الواقع فعلاً، بحيث أننا إذا قمنا بإيجاد معدلات البطالة عند معدل نمو اقتصادي معين نستطيع أن حصل على معدل بطالته قريب من معدل البطالة الفعلي.



- تقسيم القدرة التنبؤية للنماذج: من خلال فحصها وتؤكد من أن النموذج له القدرة على شرح التغيرات التي تحدث في المتغير التابع فكلما كانت قدرته كبيرة على شرح هذه التغيرات كلما صار النموذج قوي والعكس صحيح.

المطلب الثاني: اختبارات السببية والاستقرارية

### 1. السببية (سببية جرانجر) (Granger causality) ونموذج تصحيح الخطأ

لقد أوضح (Granger، 1987) كيفية ادخار طريقة جرانجر التقليدية لاختبار السببية عند استخدام نموذج تصحيح الخطأ (EMC) وبناء عليه إذا ادخر اختبار التكامل المشترك إلى وجود علاقة بين متغيرين في الأجل الطويل، فإن هناك على الأقل علاقة سببية باتجاه واحد ويمكن تحديد اتجاه العلاقة عن طريق استخدام نموذج تصحيح الخطأ المشتق من التكامل المشترك، كما يتيح نموذج تصحيح الخطأ EMC التمييز بين المدى الطويل وال المدى القصير، حيث تشير اختبارات F و T لمتغيرات الفرق الأول التباطؤية إلى السببية في المدى القصير، فيما يشير معامل تصحيح الخطأ إلى السببية في المدى الطويل فإذا كان لدينا متغيرين Y و X فيمكن اختبار السببية بينهما في الأجلين الطويل والقصير من خلال تقدير المعادلتين التاليتين (بطارسة، 2017، الصفحات 50-51):

$$\Delta X_t = \sum_{j=1}^n \alpha_j \Delta x_{t-j}$$

$$\Delta Y_t = \sum_{j=1}^n \beta_j \Delta y_{t-j}$$

حيث  $\alpha$  و  $\beta$  مصفوفة من المرتبة الكاملة وتمثل  $\beta$  مصفوفة متجهات التكامل المشترك أما  $\alpha$  فهي مصفوفة تصحيح الأخطاء.

حيث  $\Delta$ : الفرق الأول:  $e_{t-1}$ : حد تصحيح الخطأ إذا كانت تقديرات المعلقين ( $p_1$  و  $p_2$ ) ذات دلالة إحصائية فإن ذلك يشير إلى وجود علاقة سببية طويلة الأجل في اتجاهين من  $y_1$  إلى  $y_2$  وبالعكس في حين إذا كانت  $p_2$  فقط ذات معنوية فهذا يعني أن هناك علاقة سببية في اتجاه واحد من  $x_t$  إلى  $y_t$  وهذا يتضمن أن  $x_t$  تقود  $y_t$  إلى التوازن في الأجل الطويل.

وتمثل القيم التباطؤية  $\Delta x_t$  و  $\Delta y_t$  متغيرات تفسيرية في النموذج، وتشير إلى العلاقة السببية في الأجل القصير فإذا كانت معالم  $\Delta y_t$  في المعادلة السابقة (I) معنوية فهذا يعني أن  $y$  تسبب  $x$ . ومن جانب آخر إذا لم يتم التوصل إلى وجود أي متجه تكاملي لعلاقة طويلة الأمد بين متغيرات الدراسة فإننا نستطيع الكشف عن العلاقة السببية بين المتغيرات في المدى القصير من خلال سببية جرانجر في الإطار المتعدد:

$$y_t = \sum_{i=1}^m \lambda_i y_{t-1} + \sum_{i=1}^m \mu_i x_{t-1} + y + \mu_t \dots \dots \dots (3)$$

2- الاستقرارية: (سكون) السلسلة الزمنية.

2-1- مفهوم الاستقرارية:

تعتبر سلسلة زمنية ما مستقرة stationary إذا توفرت فيها الخصائص التالية:

- ثبات متوسط القيم عبر الزمن

$$E y_i = \mu \dots \dots \dots (1)$$

- ثبات التباين عبر الزمن:

$$V(y_t) = \delta^2 \dots \dots \dots (2)$$

أن يكون التباين بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الإزاحة (الإبطاء) بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التباين أن أي :

$$\gamma_k = E(y_t - \mu)(y_{t+k} - \mu) \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن: k فترة الإبطاء.

ومن المؤشرات الأولية التي تدل على أن الانحدار المقدر من بيانات سلسلة زمنية زائف (spurious) أكبر معامل التحديد  $R^2$  وزيادة المعنوية الاحصائية للمعاملات المقدره بدرجات كبيرة مع وجود ارتباط

تسلسلي ذاتي (Autocorrelation) يظهر في البواقي (Residuals)

2-2- اختبار جذر الوحدة في استقرارية (سكون) السلسلة الزمنية:

يمثل وجود جذر الوحدة في بيانات السلسلة الزمنية استقرار بيانات تلك السلسلة وبالتالي تعرف السلسلة الزمنية والتي لها جذر وحدة بسلسلة السير العشوائي (randomwalks bine series) وهي أحد الأمثلة للسلسلة الغير الساكنة.

ومن الناحية الاحصائية فإن السلسلة الزمنية غير الساكنة على عكس السلسلة الساكنة هي سلسلة وسطها وتباينها غير محدد وتكون متكاملة من رتبة على الأقل تساوي الوحدة أو  $I(1)$  وتحتل هذه الصفة الإحصائية الدليل على ن السلسلة غير الساكنة هي فقط التي تشمل على مكون عشوائي دائم يعكس كافة التغيرات الدائمة (permanant change) في السجل التاريخي للمتغير محل البحث.

ويمكن استخدام الصيغة السابقة في اختبار المتغير المبطل تساوي الوحدة أو  $p=1$  وفي حالة قبول هذا الفرض الصفري  $p=1$  تكون السلسلة الزمنية بها جذر الوحدة unit root وتشمل على مكون عشوائي دائم يؤثر على الانحراف المعياري للتقدير ومن ثم باقي اختبارات المعنوية الإحصائية التي تقوم على حساب الانحراف المعياري وبشكل مفصل:

1. لو كانت  $p=1$  تكون السلسلة سلسلة سير عشوائية وبها انحراف drift ويزداد التباين عبر الزمن لهذه السلسلة بشكل مستقر ويصبح تباين السلسلة لانهائي.

2. لو كانت  $p > 1$  فإن السلسلة تصبح سلسلة متفجرة explosive.

وكل هذه السلاسل السابقة تعتبر سلاسل غير مستقرة.

3. لو كانت المعلمة  $p$  تساوي الصفر فهي ذلك عدم وجود تغيرات دائمة في هذه السلسلة وتكون سلسلة ساكنة فيمكن استخدامها في التقدير.

وعلى ذلك يجب اختبار سكون أو عدم سكون السلاسل الزمنية قبل إجراء الانحدار من خلال اختبار وجود جذر وحدة وتعرف السلسلة التي يوجد لها جذر مساوي للوحدة بسلسلة السير العشوائي (randomwalkstinline) وهي أحد الأمثلة للسلسلة غير الساكنة ويمكن كتابة المعادلة بالصيغة التالية:

$$\Delta y_t = (p - 1)y_{t-1} + \mu_t$$

حيث أن:

$$\Delta y_t = y_t - y_{t-1}$$

وبالتالي تصبح فرضية العدم كما يلي:

$$h_0 = \lambda = 0$$

$$\lambda = (p - 1)$$

فإذا تم عدم رفض فرضية العدم فإن السلسلة الزمنية غير مستقرة أما إذا كانت لسلسلة الفروق الأولى من سلسلة السير العشوائي ساكنة أو مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية فإنه السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثانية  $I(2)$  وهكذا، وإذا كانت السلسلة الأصلية ساكنة و مستقرة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر  $I(0)$ ، ويوجد هناك عدد من الاختبارات للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر وحدة أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها:

### 2-1- اختبار ديكي فولير (DF) Discy Foller :

ويقصد بهذه الاختبار على ثلاثة عناصر وهي:

- صيغة النموذج.
- حجج العينة.
- مستوى المعنوية.

ويستخدم في هذا الاختبار ثلاث صيغ تتمثل فيما يلي:

### أ- صيغة السير العشوائي البسيطة Simlerandomwalk:

وتتمثل هذه الصيغة بعدم وجود الحد الثابت والاتجاه العام ويمكن كتابتها كما يلي:

$$\Delta y_t = \delta y_{t-1} +$$

### ب- صيغة السير العشوائي مع حد ثابت randomwalkwith drift:

ويمكن كتابتها كما يلي:

$$\Delta y_t = \mu + \delta y_t$$

ت- صيغة السير العشوائي مع حد ثابت واتجاه زمني:

ويمكن تمثيلها كالتالي:

$$\Delta y_t = \mu + \alpha T$$

فإذا كان المتغير  $Y_t$  متكاملًا من الدرجة الأولى  $Y_t \sim I(1)$  فإن الفرق الأول يعطى سلسلة ساكنة

أي  $\Delta Y_t \sim I(0)$  ويمكن تكرار الاختبار باستخدام  $\Delta Y_t$  بدلا عن  $Y_t$  في اختبار DF.

ومرة أخرى ينصب اهتمامنا على القيمة السالبة للمعلمة  $\delta$ ، إذا رفض فرض العدم وكان الفرض

البديل  $\delta < 0$  يمكن قبول أن السلسلة  $\Delta Y_t$  ساكنة أي  $\Delta Y_t \sim I(0)$  وأن  $Y_t \sim I(1)$  إذا لم يرفض فرض

العدم يمكنه بالتالي اختبار أن  $Y_t \sim I(2)$  إضافة إلى ذلك يمكن إجراء اختبار DF على السلسلة ذات

السير العشوائي وبها ميل كالتالي:

$$\Delta y_t = \mu + \delta y_t$$

وذلك باستخدام نفس الطريقة السابقة باستثناء واحد هو أن  $t$  مختلفة بالنسبة للمعلمة  $\delta$  وأن نقطة

الضعف الوحيدة لاختبار DF الأصلي هو أن هذا الاختبار لا يأخذ في الحسبان الارتباط الذاتي لعنصر

الخطأ  $\varepsilon_t$ .

## 2-2 اختبار ديكي فولير الموسع: Augment Disckey Fuller (ADF):

لمعالجة الضعف في اختبار DF اقترح ديكي-فولير عام 1981 استخدام متغير واحد ذو إبطاء

ضعف المتغيرات المفسرة ويسمى هذا التعديل اختبار ديكي فولير الموسع ADF وهو أكثر كفاءة من

اختبار DF البسيط ويعطى كالتالي:

$$\Delta y_t = \delta y_{t-1} +$$

وبعد تقدير الصيغة 5 يتم استخراج إحصاء الاختبار (تاو ديكي فولير الموسعة) وكما يلي:

$$\tau = \frac{\hat{\delta}}{S\delta}$$

الانحراف المعياري للمعلمة المقدر.

فإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من القيمة الجدولية لتاو ديكي فولير الموسع تحت مستوى معين

ودرجة حرية مساوية إلى جمع القيمة فيتم رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدة أي أن السلسلة

مستقرة.

## 2-3 طريقة أنجل جرانجر: Engel-granger (EG): في التكامل المشترك:

عند وجود سلسلتين من نفس درجة التكامل أي  $I(d)$  فإن التركيبة (التوليفة) الخطية بين

السلسلتين تكون متكاملة من الدرجة  $CI(d,b)$  وهذا ما يعني أن التوليفة المتحصل عليها من انحدار إحدى

السلسلتين هي الأخرى تكون متكاملة من الدرجة  $I(d)$  فإذا وجد متجه  $\beta$  بحيث أن عنصر الخطأ في

الانحدار  $\varepsilon_t = Y_t - \beta x_t$  له درجة تكامل أقل  $I(d-b)$  بحيث تكون  $\hat{\beta}$  أكبر من الصفر، فإن السلسلتين

يكون لهما تكامل مشترك من الدرجة  $CI_{(d,b)}$  بشرط أن تكون البواقي من الانحدار متكاملة من الدرجة  $(d-b)$  فمثلا إذا كانت السلسلتان  $X_t$  و  $Y_t$  مثلا متكاملتان من الدرجة الأولى  $I(1)$  وعنصر الخطأ

متكامل من الدرجة الصفر فإن السلسلتين لهما تكامل مشترك من الدرجة  $CI_{(1,1)}$

من هذا إذا أردنا تقدير العلاقة طويلة المدى بين السلسلتين للنموذج الساكن التالي:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_t$$

فإذا تم تقدير هذا النموذج بواسطة المربعات الصغرى العادية فإن التقديرات تكون متنسقة نتيجة لخاصية المربعات الصغرى العادية المسماة الاتساق العظيم (super covegency) وذلك عندما تكون

السلاسل لها تكامل مشترك وبفرض لدينا النموذج الحركي لعملية التكيف في المدى القصير:

$$y_t = \alpha_0 + \alpha_1 x_t$$

والذي يمكن كتابته كالتالي:

$$y_t = \beta x_t + \lambda_1 \Delta$$

حيث:

$$\lambda_1 = \frac{y_1}{1 - \alpha} : \lambda_2$$

#### 2-4- اختبار الآثار الثابتة بالنسبة للمجاميع: (Testing group effects)

لاختبار فرضية العدم القائلة بأن جميع الآثار الثابتة للمجاميع مساوية للصفر أي:

$$h_0 = \mu_1 = \dots \dots \dots \mu_{n-1} = 0$$

فإذا تم رفض فرضية العدم هذا معناه بأن الآثار بالنسبة للمجاميع معنوية أي أن نموذج الآثار

الثابتة للمجاميع أفضل من نموذج الدمج بين البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية.

#### 2-5- اختبار الآثار الثابتة بالنسبة للفترات:

لاختبار فرضية العدم القائلة بأن جميع الآثار الثابتة للفترات مساوية للصفر أي أن:

$$\dots \dots \dots$$

$$h_0: t_1 = t_2 \dots \dots \dots = t_{n-1} = 0$$

فإذا تم رفض فرضية العدم هذا معناه بأن الآثار بالنسبة للفترات معنوية أي أن نموذج الآثار الثابتة للفترات أفضل من نموذج الدمج بين البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية.

#### 2-6- اختبار الآثار الثابتة بالنسبة للفترات والمجاميع:

لاختبار فرضية العدم القائلة بأن جميع الآثار الثابتة للفترات والمجاميع مساوية للصفر أي أن:

$$h_0 = \mu_1 = \dots \dots \dots \mu_{n-1} = 0 \tau_1 = \dots \dots \dots = \tau_{n-1} = 0$$

فإذا تم رفض فرضية العدم هذا معناه بأن الآثار بالنسبة للفترات والمجاميع معنوية أي أن نموذج الآثار الثابتة للفترات والمجاميع أفضل من نموذج الدمج بين البيانات المقطعية والسلاسل. (سلطان، الصفحات

المطلب الثالث: نماذج بانل:

تهتم نماذج بانل في مجالات الاقتصاد الاقتصادي بدراسة وتحديد العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية فهي تستعمل عند تقارب الآثار والمميزات الفردية بين مجموعة الدراسة فيما يمكن أن توجد أيضا في دراسة العلاقة بين المتغيرات الكلية.

أولا: مفهوم نموذج بيانات بانل:

تعرف بيانات السلاسل الفرضية بمجموعة بيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية المقطعية تصف سلوك عدد من الأفراد أو الوحدات المقطعية "شركات، دول" عند فترة زمنية معينة، بينما تصف بيانات السلسلة الفرضية سلوك مفردة واحدة من خلال فترة زمنية معينة. ومن الجدير بالذكر أن تسميه البيانات المدمجة متعددة، فقد تسمى معطيات بانل panel data التي تشمل على أعداد كبيرة من المفردات، ويعود هذه التسمية إلى اقتصاديات العمل كما قد تسمى أيضا بيانات longitudinal data عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة، وتسمى كذلك بالبيانات المدمجة (مقطع عرضي وسلاسل زمنية)

وأي من هذه التسميات متماثل حيث أن استخدامها في الأدب التطبيق كان عاما والتسمية المعتمدة ستكون معطيات بانل. (العقون و العقون، 2021، الصفحات 99-100)

ثانيا: نماذج بيانات البانل (panel data models):

تتمتع نماذج البانل أو ما تعرف بنماذج بيانات الطولية في استخدامها مقارنة عند استخدام نماذج البيانات المقطعية أو نماذج بيانات السلسلة الزمنية بمفردها بالعديد من المزايا منها:

- التحكم فيعدم تجانس التباين الخاص الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو حالة البيانات الزمنية.
  - تعطى البيانات الطولية كفاءة أفضل وزيادة في درجات الحرية وكذلك أقل تعددية خطية بين المتغيرات ومحتوى معلوماتي أكثر إذا ما تم استخدام البيانات المقطعية أو الزمنية.
  - وتأتي نماذج بيانات الطولية في ثلاثة أشكال رئيسية هي: نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية.
- ليكن لدينا N من المشاهدات المقطعية T من الفترات الزمنية فإن نموذج البيانات الطولية يعرف بالصيغة الآتية:

$$y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

$i = 1.2 \dots \dots \dots N, t = 1.2 \dots \dots \dots T$  (1)

حيث أن  $y_{it}$  تمثل قيمة متغير الاستجابة في المشاهدة  $i$  عند الفترة الزمنية  $t$  ،  $\beta_{0(i)}$  تمثل قيمة نقطة التقاطع في المشاهدة  $i$  ،  $\beta_j$  تمثل قيمة ميل خط الانحدار ،  $X_{j(it)}$  قيمة المتغير التفسيري  $j$  في المشاهدة  $i$  عند الفترة الزمنية  $t$  ، وأن  $\varepsilon_{it}$  تمثل قيمة الخطأ في المشاهدة  $i$  عند الفترة الزمنية  $t$ .

### 1-1 نموذج الانحدار التجميعي: (PME) (pooled regression model)

جميع المعاملات فيه تكون البيانات الطولية نماذج أبسط من النموذج هذا يعتر النموذج في كتابته إعادة الزمن يهمل الفترات الزمنية حيث:  $\beta_j$  و  $\beta_{0(i)}$  وبصيغة نموذج الانحدار التجميعي (معادلة 1) نحصل على:

$$y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

$$i = 1.2 \dots \dots \dots N, t = 1.2 \dots \dots \dots T \quad (2)$$

حيث  $\varepsilon(\varepsilon_{it}) = 0$  و  $\text{Var}(\varepsilon_{it}) = \delta_\varepsilon^2$  تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معاملات النموذج في المعادلة 2، بعد أن ترتب القيم الخاصة بمتغير الاستجابة والمتغير التوضيحي بدءاً بأول مجموعة بيانات مقطعية وهكذا بحجم مشاهدات مقداره  $(N*T)$ .

### 1-2 نموذج التأثيرات الثابتة ((Fixed effects model (FEM)):

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون الهدف هو معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدى من خلال جعل معلمة القطع  $\beta_0$  تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل  $\beta_j$  ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية (أي سوف تتعامل مع حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع) وعليه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة التالية:

$$y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

$$i = 1.2 \dots \dots \dots N, t = 1.2 \dots \dots \dots T \quad (3)$$

حيث  $\varepsilon(\varepsilon_{it}) = 0$  و  $\text{Var}(\varepsilon_{it}) = \delta_\varepsilon^2$  ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة  $\beta_0$  لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية (gigirati,2003) لغرض تقدير معاملات النموذج في المعادلة 3 والسماح لمعلمة المقطع  $\beta_0$  بالتغير بين المجاميع المقطعية عادة ما تستخدم متغيرات وهمية بقدر  $(n-1)$  لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة، ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، ويطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية (least squares dummy variable model) بعد إضافة المتغيرات الوهمية D.

في المعادلة 3 يصبح النموذج على الشكل الآتي:

$$y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^n \alpha_d D_d + \varepsilon_{it} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

$$i = 1.2 \dots \dots \dots N, t = 1.2 \dots \dots \dots T \quad (4)$$

حيث يمثل المقدار  $\alpha_1 + \sum_{d=2}^n \alpha_d D_d$  التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة  $\beta_0$  ويمكن كتابة النموذج بالمعادلة 4 بعد حذف  $\alpha_1$  بالشكل الآتي:

$$y_{it} = \sum_{d=2}^n \alpha_d D_d + \varepsilon_{it} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

$$i = 1.2 \dots \dots \dots N, t = 1.2 \dots \dots \dots T \quad (5)$$

### 3-1 نموذج التأثيرات العشوائية ((Random effects model (REM)):

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون حد الخطأ  $\varepsilon_{it}$  ذا توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر وتباين مساوي إلى  $\delta_\varepsilon^2$  لكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة وغير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين الخطأ الثابت (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة، يعتبر نموذج التأثيرات العشوائية نموذجاً ملائماً في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج التأثيرات الثابتة. في نموذج التأثيرات العشوائية يعامل معامل القطع  $\beta_{0i}$  كمتغير عشوائي له عدل مقداره  $\mu$  أي:

$$\beta_{0i} = \mu + V_i$$

$$i = 1.2 \dots \dots \dots N, \quad (6)$$

وبتعويض المعادلة 6 في المعادلة 3 نحصل على نموذج التأثيرات العشوائية وبالشكل التالي:

$$y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + V_i + \varepsilon_{it}$$

$$i = 1.2 \dots \dots \dots N, t = 1.2 \dots \dots \dots T \quad (7)$$

حيث أن  $V_i$  يمثل الحد من الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية  $i$  يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية أحياناً نموذج مكونات للخطأ (error components model) بسبب أن النموذج في المعادلة 7 يحوي مركبين للخطأ هما  $V_i$  و  $\varepsilon_{it}$  يمتلك نموذج التأثيرات العشوائية خواص رياضية منها أن:

$$E(V_i) = 0, \text{ و } Var(V_i) = \delta_V^2, \text{ و } E(\varepsilon_{it}) = 0, \text{ و } Var(\varepsilon_{it}) = \delta_E^2$$

ليكن لدينا حد الخطأ المركب الآتي:

$$w_{it} = V_i + \varepsilon_{it} \dots \dots \dots (8)$$

حيث أن:

$$E(w_{it}) = 0 \dots \dots \dots (9)$$

$$Var(w_{it}) = \delta_V^2 + \delta_E^2 \dots \dots \dots (10)$$



تفشل طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفوءة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات كون أن التباين المشترك بين  $w_{it}$  و  $w_{is}$  لا يساوي الصفر أي:

$$\text{cov}(w_{it}, w_{is}) = \delta_V^2 \neq 0, t \neq s \dots \dots \dots (11)$$

لفرض تقدير معلمات نموذج التأثيرات العشوائية بشكل صحيح عادة ما تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة (generalized least squares (GLS)) (رتيعة، 2014، الصفحات 154-156)

ثالثاً: مميزات نماذج بانل: يتفوق بانل على تحليل البيانات لزمانية بمفردها أو البيانات المقطعية بمفردها بالعديد من المزايا كما تختصر في:

- التحكم في التباين الفردي الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو الزمنية والذي قد يفضي إلى نتائج متحيزة.
- تتضمن بيانات بانل محتوى معلوماتي أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى كما ن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات نكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية، ومن جانب آخر تتميز بيانات بانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل.
- توفر نماذج بانل إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل التي قد تخفيها البيانات المقطعية كما أنها أيضاً تعتبر مناسبة لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، ومن جهة أخرى يمكن من خلال بيانات بانل الربط بين سلوكيات مفردات القيمة من نقطة زمنية لأخرى.
- تساهم في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة والتي تعود عادة إلى تقديرات متحيزة وتبرز أهمية استخدام بيانات بانل في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف: "بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ" الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.

• تساعد هذه النماذج في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين الحد من الخطأ heteroxedactivity الشائعة الظهور عند استخدام بيانات المقطع العرضي في تقدير النماذج القياسية. (عطية، 2016)

رابعاً: الاختبارات البعدية للدراسة: لتحليل أي دراسة تتبع الخطوات التالية:

1. اختبارات تحديد النموذج الملائم: من أجل إيجاد النموذج الملائم عند استعمال معطيات بانل يستخدم ما يسمى باختبارات كما ذكرنا يوجد ثلاثة نماذج رئيسية من النماذج الطولية وعلى هذا الأساس يطرح السؤال الآتي: ما هو النموذج الأكثر ملائمة لبيانات دراسة ما؟ وعليه نقوم بالاختبارات التالية:
  - 1.1 اختبار مضاعف لاغرنج (LM): هذا الاختبار اقترحه breush و pegan (1980) وهو يتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية واحدة، كما يعتمد هذا الاختبار على مضاعف langrange المتعلق بالأخطاء الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى وتعطى عبارته بالعلاقة التالية:

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)} \left[ \frac{\sum_{t=1}^n (\sum_{t=1}^t \widehat{\mu}_{1t})^2}{\sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^t \widehat{\mu}_{1t}^2} - 1 \right]^2 \rightarrow x. 1^2 \dots \dots \dots (1)$$

حيث تكون الفرضيات كما يلي:

H0: نموذج الانحدار التجميعي هو النموذج الملائم.

H1: نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو الملائم.

ويتم الحكم على الاختبار كالتالي: إذا كانت قيمة LM المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع (درجة واحدة) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، كذلك يمكن الحكم عن طريق إحصائية Mackinnon "ماكينون" فإذا كانت p(valne) أقل مستوى معنوي 5% نرفض الفرضية الصفرية.

**2.1. اختبار hausman (1978):** ويستخدم في حالة وجود اختلاف جوهري بين التأثيرات الثابتة والعشوائية وهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، فتستند فرضية العدم على وجود ذلك الارتباط وعندما تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متنسقة ولكن مقدرة التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة ويتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية k ويعمل بالعلاقة التالية:

$$w = (\widehat{b}_{lsdv} - \beta_{gls}) [\text{var}(\widehat{b}_{lsdv} - \text{var}\widehat{\beta}_{gls})]^{-1} (\widehat{b}_{lsdv} - \widehat{\beta}_{gls}) \dots \dots \dots (2)$$

حيث:  $(\widehat{b}_{lsdv} - \widehat{\beta}_{gls})$  تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية.

و  $\text{var}(\widehat{b}_{lsdv} - \text{var}\widehat{\beta}_{gls})$  هي الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية.

حيث تكون الفرضية كما يلي:

H0: نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

H1: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

ويتم الحكم على الاختبار كالتالي: وإذا كانت القيمة المحسوبة أكبر من قيمة كاي تربيع (k) نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، كذلك يمكن الحكم عن طريق إحصائية ماكينون فإذا كانت p(valne) أقل من مستوى معنوي 5% نرفض الفرضية الصفرية.

للإشارة هناك بعض المراجع تقلب الفرضيات نقول الفرضية الصفرية أن نموذج الآثار الثابتة هو الملائم.

## 2. اختبارات جذر الوحدة وعلاقات التكامل المتزامن لبيانات البانل:

شهدت السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا في مجال الاقتصاد القياسي لا سيما دراسة الاستقرار ودراسة علاقات التكامل المتزامن على بيانات بانل، وتتفوق اختبارات جذر الوحدة لبيانات بانل على اختبارات جذر الوحدة للتكامل الزمنية الفردية نظرا لتضمنها محتوى معلوماتي مقطعي وزمني معا، والذي يقود إلى نتائج أكثر دقة من اختبارات السلاسل الزمنية الفردية.

**1-2 اختبارات جذر الوحدة:** يعتبر اختبار جذر الوحدة اختبار أساسيا لمعرفة استقرار السلسلة الزمنية موضوع الدراسة وتحديد درجة تكاملها لما لها من أهمية قصوى للوصول إلى نتائج سليمة وتجنبنا لظاهرة الانحدار الزائف ومن بين الأساليب المستعملة:

**1-1-2 اختبار (LLC) levin lin chu:** هو هذا الاختبار سنة 2002 وينبثق من اختبار DF حيث يعتمد على فرضيتين:

H0: بيانات بازل تحتوي على جذر وحدة

H1: بيانات بازل تحتوي على جذر وحدة.

**2-1-2 اختبار (IPS) shin prsaren.IM:** طور هذا الاختبار سنة 2003 وينطلق من نفس فرضيات LLC حيث أبقى على فرضية العدم كما هي بالمقابل تم تجزئة الفرضية البديلة إلى حالتين تسمح باختلاف جدار الانحدار الذاتي.

**3-1-2 اختبار Breitung:** ظهر هذا الاختبار سنة 2000 وهو يتشابه مع اختبار LLC في مرحلته الأولى إلا أنه لا يحتوي على حد ثابت، حيث يستخدم التغير في الزمن الحالي مع التغير في الزمن من الفترة السابقة من أجل الحصول على البواقي.

**4-1-2 اختبار Hadri:** اقترح هذا الاختبار من طرف الجزائري "قدور حضري" سنة 2000 يتميز عن باقي الاختبارات بأن فرضيته العدمية والبديلة عكس بقية الاختبارات السابقة لذلك فإن نتيجته لا تظهر في برنامج (Eviews) إلا بعد طلبها.

**2-2 اختبارات التكامل المشترك:** بعد التأكد من استقرار التكامل الزمنية للمتغيرات وأنها متكاملة من نفس الدرجة يتم اختبار وجود علاقة توازنية بين السلاسل الزمنية على الآجال الطويلة عن طريق اختبارات التكامل المشترك، حيث تختلف هذه الأخيرة عن مثيلاتها في السلاسل الزمنية العادية وتعرف علاقات التكامل الكترامن من قبل Pedroni و Kao باختبار فرضية جذر الوحدة لبواقي التكامل.

**1-2-2 اختبار Pedroni:**

اقترح هذا الاختبار سنة 1999 وظهوره سنة 2004 حيث قسمه إلى 7 اختبارات جزئية لكشف وإثبات فرضية التكامل المترامن حيث يستند في تطبيقها تقديرا مسبقا للعلاقة على المدى الطويل وتصاغ فرضيته على النحو التالي:

H0: عدم وجود تكامل مشترك.

H1: وجود تكامل مشترك.

ترفض فرضية أن تقبل من خلال نتائج أغلبية الاختبارات الجزئية فإذا تجاوز احتمال  $p(\text{valne})$  لكل اختبار 05% ترفض الفرضية الصفرية وبالتالي وجود تكامل مشترك والعكس بالعكس.

**2-2-2 اختبار Kao:**

قدم Kao سنة 1999 اختبار عدم التكامل المتزامن انطلاقا من اختبارات ديكي فولر المطور ADF معتبرا إياها لا تأخذ بالحسبان عدم التجانس الفردي في ظل الفرضية البديلة واستنتج هو أيضا أن إحصائية تخضع للتوزيع الطبيعي المختصر المركز.

**2-3 اختبار السببية Causality Test:**

يتطلب اختبار اتجاه العلاقة السببية بين متغيرين أن تكون المتغيرات المستعملة مستقرة، ويدل Graner على أن وجود تكامل مشترك بين متغيرين يعني وجود علاقة سببية في اتجاه واحد على الأقل وعليه فإن عدم وجود علاقة سببية بينهما.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لأثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي لبلدان المغرب العربي

من خلال الدراسات السابقة سوف نحاول بناء نموذج قياسي يسمح لنا بدراسة العلاقة بين المقاولاتية والنمو الاقتصادي في دول المغرب العربي والتي شملت كل من الجزائر والمغرب وتونس، تم اختيار هذه العينة طبقا لمعيار مدى توفر البيانات محل الدراسة خلال الفترة 2000 الى غاية 2020.

**المطلب الأول: النموذج القياسي ودراسة الاستقرار لمتغيرات النموذج**

**أولا: النموذج القياسي:** سوف نقوم بتقدير النموذج المعرف بالعلاقة التالية:

: يمثل نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام للدولة  $i$  خلال الفترة  $t$  بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي.  $emp$ : هذا المؤشر يقيس عدد الافراد العاملين لحسابهم الخاص او مع شريك او مجموعة من الشركاء او في المؤسسات التعاونية، يشغلون نوع من الوظائف، والتي تعرف بوظائف العمل الحر  $fin$ : وهذا المؤشر يقيس الكفاءة المصرفية، وكذا قياس استقلالية البنوك والمؤسسات المالية عن سيطرة الحكومة وتدخلها في القطاع المالي.

$a_{0i}$ : يمثل حد التأثيرات الفردية (قد تكون تأثيرات ثابتة أو عشوائية)،  $\varepsilon_{it}$ : يمثل حد الخطأ.

البيانات المستخدمة في تقدير النموذج تم اعتمادها من قاعدة بيانات البنك الدولي، **FREE HOUSE**..

**ثانيا: دراسة الاستقرار لمتغيرات النموذج**

ان اعتماد في اجراء اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والمقطعية تم من خلال مختلف الاختبارات الأكثر استخداما وشيوعا، خاصة من الجيل الأول والثاني والمتمثلة في اختبارات (IPS، LLC، Fisher-ADF)، وهذا بهدف الكشف عن خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة لنموذج البانل، حيث طبقت هذه الاختبارات على كل متغيرة على حدى، وتوصلنا الى نتائج المبينة في الجول التالي:

**الجدول رقم (2-1): نتائج اختبارات جذر الوحدة.**

اسم الاختبار					
عند المستوى					
PP	ADF	Im, Pesaran and Shin W-stat	Breitung t-stat	Levin, Lin & Chu t*	
- Fisher Chi-square	- Fisher Chi-square				
7.36 (0.28)	7.64 (0.26)	-0.42 (0.33)	///	-2.58 (0.049)	individual intercept
5.35 (0.49)	3.98 (0.67)	1.75 (0.96)	1.80 (0.96)	0.72 (0.76)	individual intercept and trends
3.52 (0.74)	5.85 (0.43)	///	///	-1.10 (0.13)	Non
عند الفرق الاول					
14.02 (0.02)	10.18 (0.11)	-0.70 (0.24)	///	-1.68 (0.046)	individual intercept
18.94	12.39	-1.62	-0.94	-3.49	individual

(0.0042)	(0.05)	(0.05)	(0.17)	(0.0002)	intercept and trends	
23.76 (0.0006)	22.90 (0.0008)	///	///	-3.54 (0.0002)	Non	
<b>عند المستوى</b>						<b>EMP</b>
8.68 (0.19)	11.78 (0.06)	-1.51 (0.06)	///	-1.59 (0.05)	individual intercept	
13.82 (0.03)	9.10 (0.16)	-0.71 (0.23)	-1.21 (0.11)	-1.89 (0.02)	individual intercept and trends	
5.35 (0.49)	3.98 (0.67)	1.75 (0.96)	1.80 (0.96)	0.72 (0.76)	Non	
<b>عند الفرق الاول</b>						
31.33 (0.000)	23.05 (0.0008)	-3.82 (0.0001)	///	-5.69 (0.000)	individual intercept	
23.24 (0.000)	12.51 (0.05)	-1.73 (0.04)	-2.33 (0.009)	-2.99 (0.001)	individual intercept and trends	
38.86 (0.000)	36.86 (0.000)	///	///	-6.49 (0.000)	Non	
<b>عند المستوى</b>						<b>FIN</b>
6.37 (0.38)	6.14 (0.40)	-0.03 (0.48)	///	-0.37 (0.35)	individual intercept	
12.78 (0.04)	14.81 (0.02)	-2.00 (0.02)	-0.73 (0.23)	-3.91 (0.000)	individual intercept and trends	
3.14 (0.79)	3.05 (0.80)	///	///	0.05 (0.52)	Non	
<b>عند الفرق الاول</b>						
25.08 (0.000)	23.48 (0.000)	-3.89 (0.000)	///	-5.89 (0.000)	individual intercept	
15.00 (0.02)	13.76 (0.03)	-1.96 (0.02)	-1.33 (0.09)	-4.88 (0.000)	individual intercept and trends	
37.60 (0.000)	37.60 (0.000)	///	///	-7.11 (0.000)	Non	
6.37 (0.38)	6.14 (0.40)	-0.03 (0.48)	///	-0.37 (0.35)	individual intercept	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

إن نتائج المسجلة أعلاه لاختبارات جذر الوحدة تؤكد على ان المتغيرات ليست كلها مستقرة في المستوى، وذلك بوجود الاتجاه العام، وجود الثابت والاتجاه العام وبدونهما، وهذا باستعمال كل الاختبارات المقترحة، غير ان استعمال نفس الاختبارات السابقة للفروق الأولى تؤكد لنا على انها مستقرة وعند مستوى معنوية 1%، وبالتالي قبول الفرض البديل بسكون متغيرات البنابل.

المطلب الثاني: اختبار التكامل المتزامن لكل متغيرات الدراسة

بعد اجراء اختبارات الاستقرارية ووجود بعض المتغيرات غير مستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة والتي تنمو بنفس وتيرة الاتداه العام على المدى الطويل، يقودنا الى القيام باختبار علاقات التكامل المتزامن بين هذه المتغيرات باستعمال اختبار **Pedroni** للتكامل المتزامن تحصلنا على الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2) نتائج اختبار بدروني للتكامل المتزامن.

Pedroni Residual Cointegration Test				
Alternative hypothesis: common AR coefs. (within-dimension)				
			Weighted	
	Statistic	Prob.	Statistic	Prob.
Panel v-Statistic	0.753886	0.2255	1.032828	0.1508
Panel rho-Statistic	0.874283	0.8090	1.009271	0.8436
Panel PP-Statistic	-3.250670	0.0006	-1.568028	0.0584
Panel ADF-Statistic	-3.665567	0.0001	-1.617269	0.0529
Alternative hypothesis: individual AR coefs. (between-dimension)				
	Statistic	Prob.		
Group rho-Statistic	1.723597	0.9576		
Group PP-Statistic	-1.498655	0.0670		
Group ADF-Statistic	-1.274756	0.1012		

المصدر: بالاعتماد على برنامج Eviews.12

إن نتائج الاختبار في الجدول أعلاه تشير الى غياب التكامل الممتزامن بين المتغيرات المدروسة المتفاضلة من نفس الدرجة، وهذا ما نلاحظه من خلال إحصائية (V، RHO، PP، ADF) والتي تؤكد على قبول فرضية عدم لهذا الاختبار والمتضمنة عدم وجود تكامل متزامن، كما تبين خلال إحصائية (RHO، PP، ADF) عدم وجود علاقات تكامل متزامن بين (individ. AR)، وبالتالي تؤكد على ان المتغيرات المستخدمة في النموذج هي في حالة عدم تكامل متزامن.

المطلب الثالث: تقدير نموذج (التأثيرات الثابته او التأثيرات العشوائية) ونموذج التأثيرات العشوائية أولاً: تقدير نموذج (التأثيرات الثابته او التأثيرات العشوائية)

لتحقيق هذا الهدف المتمثل في تقدير النموذج وبالتالي التوصل الى النتائج التي من خلالها يتم تفسير العلاقة بين المقاولاتية والنمو الاقتصادي، فقد تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية (Panel Data) من خلال تطبيق ثلاثة مناهج والمتمثلة في نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)، نموذج الاثار الثابته (Fixed Effects Model) ونموذج الاثار العشوائية (Random Effects Model)، وباستخدام برنامج Eviews 10 تحصلنا على النتائج التالية

الجدول (2-3): تقدير نماذج الدراسة.

المتغير التابع: معدل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (GDP)			
الفترة 2000-2020			
المتغيرات التفسيرية	نموذج الانحدار التجميعي	نموذج التأثيرات الثابتة	نموذج التأثيرات العشوائية
C	المعطيات	-6308.116	-6308.11
	T إحصائية	-2.401326	-2.33
	الإحتمال	0.0216	0.02
EMP	المعطيات	385.5388	385.53
	T إحصائية	0.738948	0.71
	الإحتمال	0.4647	0.47
FIN	المعطيات	190.0423	190.04
	T إحصائية	3.351361	3.26
	الإحتمال	0.0019	0.02
		0.42	0.42
	F-statistic	13.36	13.36
	Prob(F-statistic)	0.000	0.000
	Durbin-Watson	0.63	0.63

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

#### - المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة او التأثيرات العشوائية

تشير العديد من الدراسات القياسية الى ان التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول، الا انه لا يمكن التأكد من ذلك الا بعد استخدام اختبار Hausman بغرض معرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم التأثيرات العشوائية، ولتحديد أي النموذجين ينبغي اختياره واستعماله في الدراسة، حيث تمثل فرضية العدم والبدل على النحو التالي:

**H0:** نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS)

**H1:** نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS)



وبالتالي يمكن إجراء هذا الاختبار لتحديد النموذج الملائم لهذه الدراسة، والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها من خلال هذا الاختبار وباستخدام برنامج 10 Eviews:

الجدول رقم (2-4): نتائج اختبار Hausman.

Correlated Random Effects - Hausman Test			
Pool: PA01			
Test cross-section random effects			
Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	0.078074	2	0.9617

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

لقد أظهرت نتائج اختبار Hausman ارتفاع قيمة الإحصائية (Chi-Sq. Statistic) بقيمة 0.078، وبمقارنتها بالقيمة الجدولية عند درجة الحرية (2) ومستوى معنوية 95% يتم قبول الفرضية المدعومة  $H_0$  وهو ما تشير إليه أيضا احتمالية 0.96 حسب مخرجات برنامج 10 Eviews، ويتم رفض صيغة نموذج التأثيرات الثابتة بالنسبة لمجموعة دول المغرب العربي، وبالتالي فإن نموذج التأثيرات العشوائية يعتبر الصيغة الملائمة لتحليل العلاقة بين متغيرات الدراسة، ويعني هذا أن دول العينة تتفق من ناحية معاملات المتغيرات المفسرة وتختلف في قيم الثابت وهذا الاختلاف لا يتحدد على أساس قيم المتغيرات المفسرة لكل دولة، بل يتحدد عشوائيا.

ثانيا: تقدير نموذج التأثيرات العشوائية:

هذا النموذج يعبر عن العوامل المؤثرة والتي تتصف بوجود نوع من العشوائية. لهذا النموذج يقدر باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة (GLS) وباستخدام برنامج 10 Eviews، تم الحصول على النتائج التالية:

الجدول رقم (2-5): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية.

المتغيرات التفسيرية	المعاملات	T إحصائية	الإحتمال
C	-6308.11	-2.33	0.02
EMP	385.53	0.71	0.47
FIN	190.04	3.26	0.02
الجزائر	9.81		
المغرب	-3.02		
تونس	2.04		
=0.42 F-Statistique =13.36 P( F-Statistique )= 0.00 D-R <sup>2</sup> W= 0.63			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

من خلال هذه النتائج يمكن اختبار جودة النموذج من خلال نتائج الإحصائية بالنظرية الاقتصادية والتأكد من موافقها أو تناقضها معها، حيث تشير النتائج إلى علاقة ضعيفة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وذلك من خلال معامل الارتباط ( $R^2$ ) والذي يقارب 42%.

كما نلاحظ أن هناك علاقة طردية وغير معنوية بين المقاولاتية ونصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام، بحيث الزيادة بـ 1 وحدة من (**EMP**) تؤدي إلى الزيادة بـ 385.53 وحدة من (**GDP**) وهذه النتيجة تتوافق لما جاء في النظرية الاقتصادية . بينما علاقة بين (**FIN**) و (**GDP**) هي طردية ومعنوية بحيث الزيادة بـ 1 وحدة من (**FIN**) تؤدي إلى الزيادة بـ 190.04 وحدة من (**GDP**) وهذه النتيجة تتوافق لما جاء في النظرية . أما التأثيرات الفردية العشوائية فتختلف اختلافا جوهريا بين مختلف الدول، بحيث تعتبر ذات مساهمة إيجابية عند كل من تونس والجزائر، و ذات مساهمة سلبية عند المغرب.

المبحث الثالث: تحليل انعكاسات المقاولاتية على النمو الاقتصادي - النمذجة الفردية للدول -

المطلب الأول: تحليل انعكاسات المقاولاتية على النمو الاقتصادي في الجزائر

- تقييم اثر الحرية المالية ومؤشر العمل الحر على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (2000-2020)

يمكن الوصول من خلال ما يتدرج أدناه إلى بناء نموذج اقتصادي يفسر العلاقة بين التغيرات التفسيرية ممثلة في الحرية المالية ومؤشر العمل الحر واثريهما على النمو الاقتصادي وتحليل وتفسير درجة التأثير.

1- تعيين النموذج ودراسة الاستقرار

أولاً: تعيين النموذج: تتسم الاشارة إلى المتغيرات كالاتي:

-المتغير التابع: وهو النمو الاقتصادي الخاص بالجزائر وقد تم الاعتماد على الاحصائيات لبناء النموذج من خلال قاعدات البيانات المتمثلة في معطيات البنك الدولي والديوان الوطني للاحصائيات وذلك في الفترة الممتدة من (2000-2020)، ويرمز له بـ gdp.

-المتغير التفسيري: والمتمثل في:

**مؤشر العمل الحر emp:** هذا المؤشر يقيس عدد الافراد العاملين لحسابهم الخاص او مع شريك او مجموعة من الشركاء او في المؤسسات التعاونية، يشغلون نوع من الوظائف، والتي تعرف بوظائف العمل الحر

- **الحرية المالية fin:** وهذا المؤشر يقيس الكفاءة المصرفية ، وكذا قياس استقلالية البنوك والمؤسسات المالية عن سيطرة الحكومة وتدخلها في القطاع المالي.

ويعد تحديد المتغيرات يمكن صياغة الشكل الدالي للنموذج كالتالي:

$$gdp=f (emp, fin)$$

وسنعمد في الدراسة على الصيغة الخطية، والتي تمثلها المعادلة التالية:

$$gdp_i = \beta_0 + \beta_1 emp_i + \beta_2 fin_i + \varepsilon_i$$

حيث أن:

-  $(\beta_0, \beta_1, \beta_2)$ : معاملات المتغيرات المفسرة.

-  $i$  يمثل عدد المشاهدات.

ثانياً: دراسة الاستقرار عن طريق الاختبارات الاحصائية

عند دراسة استقرارية أي سلسلة يمكن أن نتبع هذه الطريقة وهي دليل قاطع لمعرفة ما إذا هي

السلاسل مستقرة أم لا، وهذا عن طريق اختبارين ADF, kpss.

ويمكن طرح الفرضيات التالية:

-بالنسبة للسلسلة (Lgdp):

$H_0$ : السلسلة (Lgdp) غير مستقرة عند مستوى المعنوية 05%

H<sub>1</sub>: السلسلة (Lgdp) مستقرة عند مستوى المعنوية 05%  
-بالنسبة للسلسلة (Lfin):

H<sub>0</sub>: السلسلة (Lfin) غير مستقرة عند مستوى المعنوية 05%

H<sub>1</sub>: السلسلة (Lfin) مستقرة عند مستوى المعنوية 05%  
-بالنسبة للسلسلة (gdp):

H<sub>0</sub>: السلسلة (gdp) غير مستقرة عند مستوى المعنوية 05%

H<sub>1</sub>: السلسلة (gdp) مستقرة عند مستوى المعنوية 05%

وتتضح نتائجهما من خلال الجدولين المواليين:

الجدول رقم (2-6): نتائج اختبار، ADF عند المستوى والفرق الأول على المتغيرات الدراسة

وعند درجة معنوية 5 %

Atlevel				
		L emp	Lgdp	lfin
WithConStant	t-Statistic	1.7859	-4.4728	-3.2514
	Prob.	0.9992	0.0839	0.0521
WithConStant& rend	t-Statistic	-1.1608	4.4895	4.2351
	Prob.	0.8860	0.0649	0.5231
WithoutConStant& Trend	t-Statistic	7.2055	-4.1460	3.5123
	Prob.	1.0000	0.0704	0.9514
Atdeffrence				
		d(L emp)	d(gdp)	d(fin)
WithConStant	t-Statistic	-3.8546	5.0968	4.5871
	Prob.	0.0113	0.0015	0.0012
WithConStant& rend	t-Statistic	-5.0137	4.8512	3.5215
	Prob.	0.0055	0.0092	0.0312
WithoutConStant& rend	t-Statistic	-0.0181	-5.3454	-3.3258
	Prob.	0.0096	0.0000	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

يتبين من خلال الجدول اعلاه وحسب اختبار ديكي فولر أن كل قيم "تأو" المحسوبة للسلاسل عند

المستوى اقل من الجدولية اي  $t_{\hat{\phi}_1} > t_{tab}$  حيث ان كل الاحتمالات pro كانت اكبر من درجة المعنوية 0.05.

غير انه عند اختبار الفروقات الأولى تبين ان السلاسل مستقرة، حيث ان  $t_{\hat{\phi}_1} < t_{tab}$  والقيم الاحتمالية كانت اقل من 0.05.

الجدول رقم (2-7): نتائج اختبار، kpss عند المستوى على متغيرات الدراسة وعند درجة معنوية 5%:

		L emp	Lgdp	lfin
WithConStant	t-Statistic	4.8994	-2.8837	-3.5904
	Prob.	1.0000	0.5486	0.4215
WithConStant& Trend	t-Statistic	-0.7853	0.0681	0.8923
	Prob.	0.9468	0.1676	0.2380
WithoutConStant& Trend	t-Statistic	8.1909	-3.0049	-4.531
	Prob.	1.0000	0.0551	0.4521
At first defference				
		d(L emp)	d(lgdp)	d(lfin)
WithConStant	t-Statistic	-3.8540	-5.7530	-5.7512
	Prob.	0.0114	0.0003	0.0002
WithConStant& Trend	t-Statistic	-8.8965	-5.7911	-5.2541
	Prob.	0.0000	0.0015	0.0011
WithoutConStant& Trend	t-Statistic	-1.0510	-6.0065	-7.123
	Prob.	0.0017	0.0000	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

يتضح من اختبار pp كل السلاسل لم تستقر عند المستوى ويظهر ذلك من خلال ان كل الاحتمالات pro كانت اكبر من درجة المعنوية 0.05، بينما يتبين انها استقرت عند الفروقات الأولى

حيث  $t_{\hat{\phi}_1} > t_{tab}$ ، وهذا ما يؤكد ما تم التوصل اليه من خلال اختبار ديكي فولر.

ب- دراسة السببية وتقدير النموذج

أولاً: دراسة السببية بين متغيرات الدراسة

إن دراسة السببية الموجودة بين المتغيرات تسمح لنا بصياغة صحيحة للنموذج، وهذا بمعرفة المتغيرات التي تسبب في ظاهرة معينة، وعند دراستنا للسببية نستعمل إختبار Granger للسببية لكي نتمكن من معرفة اتجاهات السببية، ويتم الاختبار على اساس احتمال الفرضية، حيث اذا توفر احتمال الفرضية  $pro > 0.05$  عندها نقول انها مقبولة والعكس صحيح، ويمكن تخليص النتائج في الجدول الموالي:

جدول رقم (2-8): نتائج تطبيق اختبار قرانجر للسببية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة

(اختبار سببية GRANGER لمتغيرات النموذج)

الفرضيات	$F_{iSher} (F_{cal})$	Probabilité	اختبار الفرضية
gdp لا تسبب emp	0.57777	0.0073	مرفوضة
emp لا تسبب gdp	0.35989	0.0057	مرفوضة
gdp لا تسبب fin	0.58242	0.0068	مرفوضة
fin لا تسبب gdp	0.58941	0.0071	مرفوضة

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

يتضح من خلال الجدول المبين اعلاه أن المتغيرات الداخلة في النموذج تسبب في المتغير التابع حسب انجل جرانجر، في حين ان اختبار السببية ان هناك سببية عكسية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة حيث ان  $pro < 0.05$  وهذا ما يلزمنا رفض الفرضية  $h_0$  والتي مفادها ان المتغيرات المستقلة تسبب في المتغير التابع.

### ثانيا: تقدير معلمات النموذج

سيتم تقدير النموذج الموالي وتوضح معالم المعادلة الخطية كما في الشكل التالي:

$$gdp_t = \beta_0 + \beta_1 emp_t + \beta_2 fin_t$$

### 1- اختبار علاقة التكامل المتزامن (طويل الأجل) وتقدير نموذج تصحيح الخطأ (قصير الأجل)

بعد أن قمنا بدراسة مجموعة السلاسل وذلك من ناحية الاستقرار وجدنا أن هذه السلاسل مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (على كل السلاسل)، ومن خلال هذا الطرح فإن إمكانية وجود مسار مشترك بين هذه المتغيرات في المدى الطويل ممكن.

### 1-1- تقدير العلاقة طويلة الأجل:

نقوم باختبار التكامل المتزامن انطلاقا من بواقي المعادلة الاصلية التي يتم الحصول عليها من خلال مخرجات Eviews 9.0 كالتالي:

$$gdp_t = 0.224 + 0.0125emp_t + 0.3214fin_t$$

وبعد القيام بعملية التقدير نقوم باختبار الجذر الأحادي للبواقي، فإذا كانت بواقي المعادلة مستقرة ، نقول أن السلاسل السابقة متكاملة متزامنة. ونتائج اختبار ADF للبواقي ECM موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-9): نتائج اختبار ديكي- فولار ADF للبواقي E

	At Level	
		ECM
With ConStant	t-Statistic	-5.2051
	Prob.	0.0000
With ConStant& Trend	t-Statistic	-5.1527
	Prob.	0.0004
Without ConStant& Trend	t-Statistic	-5.2351
	Prob.	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

وعند مقارنة القيمة المحسوبة بالقيمة الجدولة عند مستوى معنوية 5%، نجد أن:  $t_{\hat{\phi}_1} < t_{tab}$  وتعني إلى رفض الفرضية  $h_0$  ، ومنه نشير بأن سلسلة E مستقرة عند المستوى.

إذن السلسلة السابقة متكاملة متزامنة وبالتالي يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ أو المعادلة الديناميكية حسب طريقة المرحتين ANGEL – GRANGER.

### 1-2 تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

يوجد شعاع التكامل المتزامن لأن السلاسل (المتغيرات)، لديهم نفس درجة التكامل (1)I ، في هذه الحالة لتقديم نموذج تصحيح الخطأ نستعمل طريقة أنجل وقرانجر (1988) كالآتي:

-المرحلة الأولى: نقوم بتقدير العلاقة في المدى البعيد وتظهر كالتالي:

$$gdp = 0.224 + 0.0125emp + 0.3214fin$$

$$(0.0001) \quad (0.000) \quad (0.048)$$

$$R^2 = 0.81 \quad Sig(f) = 0.000 \quad DW = 1.23$$

تتمة لمرحلة تقدير النموذج في المدى الطويل نحصل على معادلة البواقي التالية:

$$E = gdp_t - 0.224 - 0.0125emp - 0.3214fin$$

-المرحلة الثانية: تقدير العلاقة في المدى القصير.

$$Dgdp = 0.371 + 0.112DLemp + 0.302DLfin - 1.22 E(-1)$$

$$(0.000) \quad (0.000) \quad (0.000) \quad (0.000)$$

$$R^2 = 0.715 \quad SIG(f) = 0.0021 \quad DW = 1.70$$

يتبين بوضوح أن معامل e معامل نموذج تصحيح الخطأ سالب وهو معنويا مختلف عن الصفر عند مستوى  $\alpha = 5\%$  حيث ان  $pro = 0.0000 < 0.05$  وبالتالي المعادلة مقبولة. وعليه يوجد علاقة في الاجل الطويل بين المتغيرات المستقلة الداخل في النموذج والمتغير التابع " الاستثمار الأجنبي المباشر".

### ثالثا: التفسير الاقتصادي والاحصائي (طويل الأجل)

**1- التفسير الاقتصادي:** سيتم الإشارة فقط إلى المعنوية في الامد الطويل اختصارا لا حصرا، ويلي بيانها كالتالي:

-معامل مؤشر العمل الحر  $emp\alpha_1$ : تبين من خلال النمذجة القياسية أن هنالك علاقة طردية بين  $emp$  و  $gdp$  حيث ان زيادة الأولى ب: وحدة واحدة من شأنه أن يحسن النمو الاقتصادي ب: 1.25 %،  
-معامل مؤشر الحرية المالية  $fin\alpha_1$ : تبين من خلال النمذجة القياسية أن هنالك علاقة طردية بين  $fin$  و  $gdp$  حيث ان زيادة الأولى ب: وحدة واحدة - من شأنه أن يحسن حجم النمو الاقتصادي ب: 0.32 %،

**2- التفسير الاحصائي:** ويتم التطرق إلى كل من المعنوية الكلية والجزئية كما يلي:

أ- المعنوية الكلية:

تبين من خلال مخرجات البرنامج القياسي EViews ان نموذج التكامل المتزامن في الامد الطويل ككل معنوي، ويظهر ذلك من خلال معنوية قيمة فيبشر  $F_T$  حيث بلغت احتماليتها

pro(f)=0.000<0.05، ومن جانب آخر بلغ معامل التحديد R<sup>2</sup>=0.81 وهذا ما يدل على ان للمتغير التفسيري اثر في تفسير المتغير التابع gdp بنسبة 81%.

كما يظهر ان نموذج تصحيح الخطأ ايضا هو الاخر كان معنويا حيث بلغت درجة تفسير المتغير التابع من طرف المتغيرات التفسيرية في الاجل القصير نسبة 71.5%، حيث بلغت قيمة الاحتمالية لمعامل فيشر 0.021 وهي اقل من 5%.

ب-المعنوية الجزئية:يتبين من خلال المخرجات الموضحة في المعادلتين (الاجل الطويل والاجل القصير) ان كل المعاملات كانت معنوية عند درجة ثقة 95%، حيث لم تتعدى قيمها الاحتمالية 0.05، وتتضح من خلال التالي:

- معاملات المتغيرات التفسيرية في الاجل الطويل

Pro(α <sub>1</sub> )= (0.048)<0.05	Pro(α <sub>2</sub> )= (0.0001)<0.05	Pro(α <sub>3</sub> )= (0.000)<0.05
------------------------------------	-------------------------------------	------------------------------------

- معاملات المتغيرات التفسيرية في الاجل القصير

Pro(α <sub>1</sub> )= (0.000)<0.05	Pro(α <sub>2</sub> )= (0.000)<0.05	Pro(α <sub>3</sub> )= (0.000)<0.05
------------------------------------	------------------------------------	------------------------------------

المطلب الثاني: تحليل انعكاسات المقاولاتية على النمو الاقتصادي في تونس

1- تعيين النموذج ودراسة الاستقرار

أولاً: تعيين النموذج:تتسم الاشارة إلى المتغيرات كالاتي:

-المتغير التابع: وهو النمو الاقتصادي الخاص بتونس وقد تم الاعتماد على الاحصائيات لبناء النموذج من خلال قاعدات البيانات المتمثلة في معطيات البنك الدولي وذلك في الفترة الممتدة من (2000-2020)، ويرمز له بـ gdp.

-المتغير التفسيري: والمتمثل في:

مؤشر العمل الحر emp: هذا المؤشر يقيس عدد الافراد العاملين لحسابهم الخاص او مع شريك او مجموعة من الشركاء او في المؤسسات التعاونية، يشغلون نوع من الوظائف، والتي تعرف بوظائف العمل الحر

- الحرية المالية fin: وهذا المؤشر يقيس الكفاءة المصرفية ، وكذا قياس استقلالية البنوك والمؤسسات المالية عن سيطرة الحكومة وتدخلها في القطاع المالي. وبعد تحديد المتغيرات يمكن صياغة الشكل الدالي للنموذج كالتالي:

$$gdp=f (emp, fin)$$

وسنعمد في الدراسة على الصيغة الخطية، والتي تمثلها المعادلة التالية:

$$gdp_i = \beta_0 + \beta_1 emp_i + \beta_2 fin_i + \varepsilon_i$$

حيث أن:



-  $(\beta_0, \beta_1, \beta_2)$ : معاملات المتغيرات المفسرة.

-  $i$  يمثل عدد المشاهدات.

### 3.1. اختبار استقراره والسلاسل الزمنية

قبل التطرق إلى اختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية لابد والتأكد من استقرار السلاسل بالاعتماد على تحليل السلاسل الزمنية.

#### جدول رقم (2-10): اختبار جذر الوحدة لسلسلة متغيرات النموذج باستخدام ADF

المتغيرات	سلسلة في المستوى		سلسلة الفروقات	
	الاحتمال	الاحتمال	الاحتمال	الاحتمال
EMP	0.38	0.63	-5.47	0.00
FIN	-1.04	0.21	-4.50	0.0001
C	-1.42	0.11	-7.79	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

نلاحظ من الجدول اعلاه أن القيمة الإحصائية لديكي فولر المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة لديكي فولر عند مستوى 5% بالنسبة للسلسلة الأصلية ومن خلال هذا الاختبار نقبل فرضية عدم (وجود جذر الوحدة)، وبالتالي فالسلاسل غير مستقرة، غير الفروقات مستقرة عند المستوى ومن خلال دراستنا للاستقرارية نستنتج أنه لا يمكن رفض فرضية عدم أي أن متغيرات النموذج غير مستقرة ومنه وجود جذر الوحدة، في حين يمكن رفض هذه الفرضية للفروق الأولى للمتغيرات، مما يعني أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى (1)، وأن الفروق لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر، وهو ما يستوفي تطبيق منهجية ARDL، لكن هذا يستدعي تحديد درجات تأخير مثلى

#### 4.1. اختيار فترة الإبطاء المثلى للمتغيرات الداخلة في تقدير نموذج ARDL

قبل إجراء اختبار التكامل المشترك لابد من تحديد فترات التباطؤ الزمني المناسبة (Lag Length) كون النتائج المستخرجة حساسة بشكل كبير لعدد فترات التباطؤ اللازمة لإلغاء الارتباط الذاتي لحد الخطأ، والتي تحدد عن طريق معايير المعلوماتية (AIC, SC, HQ) حيث يمثل AIC (Akaike Information Criterion)، SBC (Schwarz Bayesian Criterion) و HQ (Quinn Criterion) لاربع نماذج أشعة انحداريه ذاتية  $VAR(p=0,1,2,3,4)$

الجدول رقم (2-11): معايير اختبار درجة تأخر VAR.

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	درجة التأخر
6.38	6.54	6.52	0.0002	NA	-84.11	0
1.19	2.19*	0.01	1.22	162.11	19.04	1
1.74	3.58	1.02	2.25	25.25	39.11	2
2.41	5.05	1.26	3.35	19.25	62.23	3
-0.79*	2.24	-2.43*	6.14*	37.11	137.69	4

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

\* تشير الى فترة الإبطاء المختارة بواسطة المعيار.

يتضح من الجدول رقم أن درجة التأخير المثلى هي (1) وذلك حسب معيار SC لأنها تحقق أدنى قيمة، وبالتالي فإن هذه القيمة تمثل فترة الإبطاء الملائمة للنموذج لاسيما بالنظر الى صغر حجم العينة.

من خلال الجدول أعلاه يتضح ان فترة الإبطاء المثلى هي (0.1.4.0) وعلى هذا الأساس سوف

يتم تقدير نموذج ARDL (0.1.4.0)

### 5.1 اختبار التكامل المشترك من خلال اختبارات الحدود (ARDL Bounds Tests)

نموذج ARDL لمتغيرات الدراسة يكتب على الشكل التالي:

يوضح نموذج ARDL أن النمو يمكن شرحها عن طريق قيمه المتباطئة، والقيم المتباطئة للمتغيرات المستقلة. التكامل المشترك وفقاً لـ (Pesaran and al (2001) في نماذج ARDL يركز على اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ( $H_0$ ) والفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ( $H_1$ ) والتي يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\left\{ \begin{array}{l} : \\ : \end{array} \right.$$

للقيام باختبار التكامل المشترك نستخدم منهجاختبارات الحدود (ARDL Bounds

Tests)والذي يعتمد على إحصائية F-statistics، والقرار يكون على النحو التالي:

إذا كانت قيمة F-stat أكبر من الحد العلوي للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك. أما إذا كانت F-stat أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم بعدم وجود علاقة تكامل مشترك. أما إذا كانت القيمة F-stat تقع ما بين الحد الأعلى والحد الأدنى للقيم الحرجة المقترحة من قبل (Pesaran and al (2001)، عندئذ لا يمكن أن نقرر، والجدول التالي يلخص اختبار الحدود.

الجدول رقم (2-12): اختبارات الحدود ARDL Bounds Test

عدد المتغيرات	القيمة	
2	4.04	<b>F-statistics</b> إحصائية
حدود القيمة الحرجة		
		مستوى المعنوية
الحد الأدنى 11	الحد الأدنى 10	
3.51	2.53	% 10
3.92	3.04	% 5
3.34	3.39	% 2.5
4.89	3.79	% 1

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

من الجدول رقم ( ) قيمة إحصاء فيشر F المحسوبة (4.04) هي أكبر من القيم الحرجة للحد الأقصى (3.92) عند مستوى المعنوية 5% فإننا نرفض فرضية العدم ( $H_0$ ) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة ( $H_1$ ) القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل.  
- تقدير النموذج وفق مقارنة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة.

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المفسرة والنمو واعتمادا على SC (Schwarz) تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج ( 0، 4، 1) ARDL هو النموذج الأمثل، قمنا بتقدير معاملات النموذج للمدى الطويل والقصير المبينة في الجدول والمعادلة التي تليه

الجدول (2-13): تقدير معاملات متغيرات نموذج ARDL (المدى الطويل)

المتغيرات	المعاملات	T المحسوبة	الاحتمال
EMP	-0.31	-7.58	0.0
FIN	-0.37	-2.53	0.01
C	-0.01	-8.09	0.00
<b>P( F-Statistique )=0.0</b>		<b>F-Statistique =110.50</b>	
		<b>R<sup>2</sup> = 0,94 DW= 3.02</b>	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 12

- تقدير صيغة تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

تتضح تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ECM (المدى القصير) كما تبينه المعادلة التالية

$$\text{Cointeq} = \text{LGDP} - (0.6677 * \text{LEMP} - 0.3309 * \text{LFIN} - 0.0355 * @\text{TREND})$$

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

تبين من المعادلة ان كل معاملات معادلة المدى القصير لديها معنوية إحصائية.

### 6.1. الاختبارات التشخيصية لجودة النموذج

من اجل دراسة جودة النموذج نجري الاختبارات التشخيصية التالية

#### الجدول رقم (2-14) نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج

الجدول اختبار إرتباط سلسلة البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
فرضية العدم (H <sub>0</sub> ): لا توجد مشكلة إرتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار			
0.08	Prob F	2.62	F-statistique
0.05	Prob Chi-Square (2)	5.41	Obs*R-au carré
اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH			
فرضية العدم (H <sub>0</sub> ): ثبات التباين			
0.0002	Prob F	19.50	F-statistique
0.00	Prob Chi-Square (1)	11.81	Obs*R-au carré
اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Jarque-Bera Normality test			
فرضية العدم (H <sub>0</sub> ): البواقي موزعة توزيعا طبيعيا			
0.00	Prob	23.40	Jarque-Bera
اختبار مدى ملائمة النموذج Ramsey Reset Test			
فرضية العدم (H <sub>0</sub> ): النموذج محدد بشكل صحيح			
0.02	Prob	0.69	t-statistique
0.02	Prob	0.49	F-statistique

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

المطلب الثالث: المطلب الثاني: تحليل انعكاسات المقاولاتية على النمو الاقتصادي في المغرب

1- تعيين النموذج ودراسة الاستقرار

أولا: تعيين النموذج: تتسم الإشارة إلى المتغيرات كالاتي:

-المتغير التابع: وهو النمو الاقتصادي الخاص بالمغرب وقد تم الاعتماد على الاحصائيات لبناء النموذج من خلال قاعدات البيانات المتمثلة في معطيات البنك الدولي FREE HOUSE وذلك في الفترة الممتدة من (2000-2020)، ويرمز له بـ gdp.

-المتغير التفسيري: والمتمثل في:

مؤشر العمل الحر **emp**: هذا المؤشر يقيس عدد الافراد العاملين لحسابهم الخاص او مع شريك او مجموعة من الشركاء او في المؤسسات التعاونية، يشغلون نوع من الوظائف، والتي تعرف بوظائف العمل الحر

- الحرية المالية **fin**: وهذا المؤشر يقيس الكفاءة المصرفية، وكذا قياس استقلالية البنوك والمؤسسات المالية عن سيطرة الحكومة وتدخلها في القطاع المالي.

وبعد تحديد المتغيرات يمكن صياغة الشكل التالي للنموذج كالتالي:

$$gdp=f (emp, fin)$$

وسنعمد في الدراسة على الصيغة الخطية، والتي تمثلها المعادلة التالية:

$$gdp_i = \beta_0 + \beta_1 emp_i + \beta_2 fin_i + \varepsilon_i$$

حيث أن:

-  $(\beta_0, \beta_1, \beta_2)$ : معاملات المتغيرات المفسرة.

-  $\varepsilon_i$  يمثل عدد المشاهدات.

### 2.3. اختبار استقراريه والسلاسل الزمنية

وكبادرة للدراسة القياسية يجب اختبار الاستقرارية للسلاسل الزمنية، (السواعي، 2016، صفحة 296) سيتم الاعتماد على اختبار ديكي - فولر المطور، لجميع المتغيرات الداخلة في النموذج، وذلك للتأكد من استيفاء شروط التكامل وفق منهج الانحدار للفجوات الزمنية المتباطئة، لأن إجراء "اختبار الحدود" لا يعد صالحا إذا كان هناك متغير متكامل عند الفرق الثاني (2) أو أكثر. وبعد تحديد درجة التأخير التي تستند على دالة الارتباط الذاتي تم اختبار ADF الذي نتضح نتائجه من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (2-15): اختبار الاستقرارية باستخدام ADF

الاحتمال	سلسلة الفروقات	سلسلة في المستوى		المتغيرات
		الاحتمال	الاحتمال	
0.0034	-3.05	0.95	-1.93	
0.0000	-4.64	0.57	-0.30	
0.0000	-5.89	0.83	0.52	

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

ومن خلال دراسة الاستقرارية تبين أن كل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وأن الفروق لهذه المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر، وعليه فان النتائج المتوصل اليها من اختبار الاستقرارية تشير

الى ضمان استخدام و تطبيق منهجية ARDL الذي يستلزم تحديد درجة التأخير المثلى والتي تتبين من خلال التالي.

### 3.3. تحديد درجة الإبطاء المثلى لتقدير نموذج ARDL

ان تحديد فترات التباطؤ الزمنية ش (Lag Length) شرط ضروري والزامي لاجراء اختبار التكامل المشترك وسنعمد في ذلك على المعايير (HQ, SC,AIC) وتتضح النتائج كما في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-16): معايير اختبار درجة تأخر VAR

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	درجة التأخر
40,158251	40,328798	40,089278	E+112,633	NA	516,21055-	0
E+013,41	E+086,63	E+021,57	E+024,14-	157,37317	413,91801-	1
E+013,38	E+085,98	E+013,37	E+023,85-	33,665019	384,74172-	2
E+013,32	E+086,79	E+012,51	E+023,52-	25,084996	352,13122-	3
*27,835979	*31,417492	*26,387529	*5845938,1	*43,478206	-239,08787	4

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

يتضح من الجدول اعلاه أن درجة التأخير المثلى هي (4) وذلك حسب معيار AIC ، وبالتالي فهي القيمة التي تمثل فترة الإبطاء المثلى .

### 4.3. اختبار التكامل المتزامن (ARDL Bounds Tests)

تتطلب إختبارات التكامل المشترك وفق طريقتي أنجل وجرانجر او جوهانسن أن تكون المتغيرات محل الدراسة متكاملة من الرتبة نفسها، كما إن هذه الإختبارات تعطي نتائج غير دقيقة في حالة كون حجم العينة صغيراً، وهذا يضع شرطاً على إستخدام هاتين الطريقتين في تحليل العلاقات طويلة الأجل بين المتغيرات، ونتيجة لهاتين المشكلتين أصبحت منهجية ( Autoregressive Distributed Lag Model {ARDL} ) للتكامل المشترك شائعة الإستخدام في السنوات الأخيرة، والذي قدم من قبل بيسران وآخرون (Pesaran et.al) عام (2001)، إذ تم فيها دمج نماذج الإنحدار الذاتي ( Autoregressive Model ) مع نماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed Lag Model) في أنموذج واحد، وفي هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وابطائها بمدة واحدة او أكثر، وعليه يمكن كتابة نموذج الدراسة وفق الشكل التالي:

حسب Pesaran and al فان التكامل المشترك وفق نماذج ARDL يعتمد على الفرضيتين

التاليتين والتي يمكن كتابتها على الشكل التالي:

{ :

للقيام باختبار (ARDL Bounds Tests) والذي يركز على اختبار F-statistics، والنتائج تتضح من الجدول التالي:

الجدول رقم (2-17): اختبارات الحدود ARDL Bounds Test

عدد المتغيرات	القيمة	
2	9.538007	F-statistics إحصائية
حدود القيمة الحرجة		
الحد الأعلى 11	الحد الأدنى 10	مستوى المعنوية
3.08	2.21	10 %
3.48	2.57	5 %
3.86	2.89	2.5 %
4.36	3.30	1 %

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

يتبين من خلال النتائج قيمة إحصاء فيشر F المحسوبة (9.53) هي أكبر من القيم الحرجة العليا لإحصائية فيشر (3.48) عند مستوى المعنوية 5% وعليه نجزم برفض الفرضية الصفرية ( $H_0$ ) التي مفادها عدم وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل.

### 5.3. تقدير نموذج التكامل وفق منهج ARDL

بعد استيفاء شرط التكامل المشترك وفق منهج ardl وبالاعتماد على AIC (AKAIKE) تم تحديد فترات التباطؤ، و أن النموذج الامثل هو (4، 4، 1) ARDL، تم تقدير نموذجي الاثر في الاجل الطويل والقصير كما هو مبين في الجدولين ادناه.

الجدول رقم (2-18): تقدير نموذج ARDL في الاجل الطويل

المتغيرات	المعاملات	T المحسوبة	الاحتمال
	0,03091-	8,411138-	0.0000
	0,22252-	7,950579-	0.0000
C	118,62622	10,757867	0.0000
F-Statistique =129.47		P( F-Statistique )=0.0	
R2 = 0,94		DW= 2.78	

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول رقم نلاحظ ان النموذج يمتاز بصلاحيه كلية وهذا ما دلنا عليه اختبار فيشر حيث أن (prob F-stat = 0 < 0,05)، وبقدره تفسيرية عالية اذ حيث سجل معامل التحديد (Bourbonnais, 2015, pp. 54-55) والذي بلغت نسبته 0.94، اي ان المتغيرات المفسرة تفسر نسبة 94% من المتغير التابع (النمو الاقتصادي) و6% ترجع الى متغيرات عشوائية لم تدرج في النموذج.

واما عن الصلاحية الجزئية فقد سجل اختبار إحصائية ستودينت (Test de Student) (عطية، 2005، الصفحات 197-198) قيم معنوية لمعاملات متغيرات نموذج العلاقة التوازنية طويلة الأجل.

وهذا النموذج مقبول إحصائيا بشكل عام، أما اختبار ديرين (H) يدل على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء. وعليه فان كل المعلمات للمتغيرات التفسيرية تمارس تأثيرا معنويا احصائيا في المدى الطويل عند المستوى (5%)، و جاءت تتوافق وأغلب الدراسات والنظرية الاقتصادية . حيث يمكن تفسير معاملات النموذج كما يلي:

EMP - كل تغير في نسبته ب 1% تحدث تغيرا عكسيا على النمو ب 0,03091%.

FIN- كل تغير بنسبة ب 1% تحدث تغيرا عكسيا على النمو ب 0,22252%.

اما فيما يخص معامل حد الخطأ (-1) ECM والظاهر في الجدول الموالي (-1) CoinEq فقد ظهر بإشارة سالبة ومعنوي عند المستوى (Prob=0.00<0.05) مما يؤكد على وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل.

6.3. تقدير نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لنموذج الانحدار الذاتيلفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

الجدول رقم (2-19): تقديرات نموذج تصحيح الخطأ ECM (المدى القصير)

المتغيرات	المعاملات	T المحسوبة	الاحتمال
C	250,955656	5,93962026	0,0009
GDP(-1)*	-2,0097399	-5,27878078	0,0017
EMP(-1)	-0,0653905	-5,9950177	0,0009
FIN(-1)	-0,47074398	-4,37298148	0,0042
D(EMP)	-0,0035378	-0,2970086	0,7567
D(EMP (-1))	-0,11969426	-4,77249612	0,0027
D(EMP (-2))	-0,05551112	-3,88540502	0,0073
D EMP (-3))	-0,05958792	-3,72718892	0,0087
D(FIN)	0,36359176	3,87622732	0,0074
D(FIN (-1))	0,35172396	3,39983462	0,0130
D(FIN (-2))	0,31609116	3,36864612	0,0135
D(FIN (-3))	0,18547186	3,08914424	0,0194
CointEq(-1)	-0,62017732	-8,1682265	0,0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12



يتبين ان معاملات نموذج المدى القصير لديها معنوية إحصائية ما عدا الايرادات الجبائية بفترة ابطاء واحدة.

### 7.3. الإختبارات التشخيصية لجودة النموذج:

يمكن إبرازها من خلال الجدول التالي

الجدول رقم (2-20): الإختبارات التشخيصية لجودة النموذج

اختبار إرتباط سلسلة البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
فرضية العدم (H0) : لا توجد مشكلة إرتباط ذاتي تسلسلي لبواقي معادلة الانحدار			
F-statistique	5.971245	Prob F (2,4)	0.0457
Obs*R-au carré	19.47412	Prob Chi-Square (2)	0.0001
اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH			
فرضية العدم (H0) : ثبات التباين			
F-statistique	0.518420	Prob F (1,23)	0.4615
Obs*R-au carré	0.551203	Prob Chi-Square (1)	0.4138
اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Jarque-BeraNormality test			
فرضية العدم (H0) :البواقي موزعة توزيعا طبيعيا			
Jarque-Bera	1.78	Prob	0.35
اختبار مدى ملائمة النموذج Ramsey Reset Test			
فرضية العدم (H0) : النموذج محدد بشكل صحيح			
t-statistique	1.7536	Prob	0.1345
F-statistique	3.3875	Prob	0.1345

المصدر: مخرجات برنامج Eviews12

من الإختبارات التشخيصية نخلص الى مايلي:

يشير اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM بأن احتمالية فيشر تساوي 0.0457 هي اقل من مستوى المعنوية 5%، مما يدلي الى رفض فرضية العدم القائلة بأنه يوجد ارتباط ذاتي للبواقي.

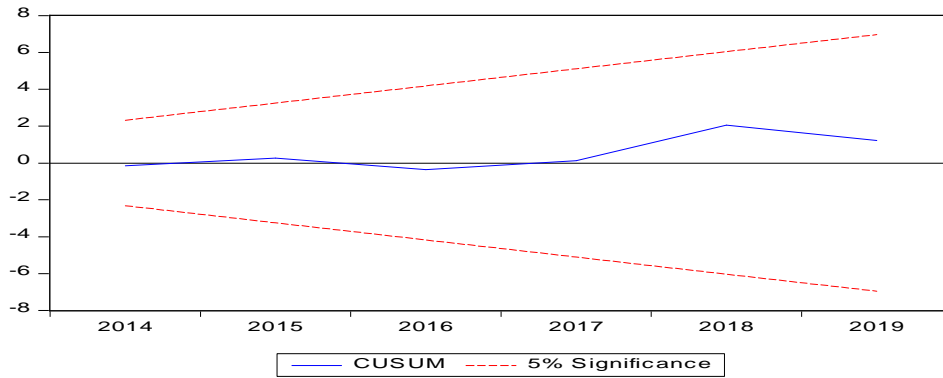
يشير اختبار Heteroskedasticity Test ARCH بأن احتمالية فيشر تساوي 0.4615 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يدلي الى رفض فرضية العدم القائلة بثبات التباين.

يشير اختبار (Jack-Berra) ، (2015, p. 156) تساوي 0.35 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، مما يدل على رفض الفرضية الصفرية القائلة بان البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً.

يشير اختبار Ramsey أن النموذج المقدر ملائم ، حيث ان أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.1345 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%.

بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لأنموذج (ARDL)، يستلزم إجراء اختبار الإستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل لنموذج الدراسة ، اي للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها، ويتم ذلك من خلال إختبارين هما: إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، وإختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة (CUSUM SQ) كما مبين في الشكل الآتي:

الشكل رقم (2-1): اختبار CUSUM



المصدر: مخرجات برنامج Eviews10

يتبين من خلال اختبار الاستقرار الهيكلي من الشكل أعلاه ان إحصاءة إختبار المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM) وقع داخل الحدود الحرجة (الحد الأعلى و الحد الأدنى) عند مستوى معنوية 5%)، وهذا يعني إن المعاملات المقدره لأنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (UECM) المستخدم مستقرة هيكلياً عبر الفترة الزمنية محل الدراسة، وهو ما ويددل أن هناك إستقراراً وإنسجاماً في النموذج .

## خلاصة:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي للقياس الاقتصادي Econometrics والذي يعد فرع من فروع علم الاقتصادي، ويعني بتحليل الظواهر الاقتصادية الواقعية تحليلا كميًا، وذلك باستخدام أساليب الاستقراء الإحصائي المناسبة.

كما أوضحنا عنصرين أساسيين هما الاستقرار والسببية فهذه الأخيرة هي عبارة عن اختبار يستخدم ضمن إطار نموذج متجه الانحدار الذاتي وهو اختبار سكون السلاسل الزمنية ADF واختبار التكامل المشترك Co Integration test وسببية جرانجر Gremger Causality، أما الاستقرار فهي اختبار يستخدم للنظر إلى العلاقات التوازنية للسلاسل الزمنية في المدى الطويل يحتوي على عدة اختبارات منها اختبار ديكي فولير.

وفي الأخير تطرقنا لنماذج بانل والتي تعرف على أنها قاعدة بيانات بانل التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية ولها عدة تسميات منها البيانات المدمجة أو البيانات الطويلة، ويكثر استخدام هذا النوع من النماذج نظرا لأهميتها السالفة فهي تعتبر إطار الملائم لتطور تقنيات التقدير والنتائج النظرية.

خاتمة

جاءت هذه الدراسة لإبراز و تقدير الدور الذي تلعبه المقاولاتية ومدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي: الجزائر، تونس، المغرب، وقد تم إستعراض العديد من آراء الاقتصاديين الذين أكدوا على أن المقاولاتية تعتبر من اكبر اليات دعم النمو الاقتصادي وهو الشئ الذي أعطى أهمية لدراسة هذا الموضوع

في هذا اطار تبنت العديد من الدراسات الاقتصادية التطبيقية نماذج قياسية مختلفة لتقدير أثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي من حيث نوعية البيانات كونها سلاسل زمنية او بيانات مقطعية .

إن المقاولاتية في دول المغرب العربي لاقت صعوبات في تحقيقها للنمو الاقتصادي ،مما ادى ببعض الباحثين في تقديم حلول مناسبة من أجل بروز مهام المقاولين في الساحة الاقتصادية.

تم الوصول إلى الاستنتاجات التالية:

$$\begin{array}{l}
 \text{Algeria} \left\{ \begin{array}{l} \text{المدى الطويل} \\ \text{المدى القصير} \end{array} \right. \\
 \text{Tunisian} \left\{ \begin{array}{l} \text{المدى الطويل} \\ \text{المدى القصير} \end{array} \right. \\
 \text{Maroco} \left\{ \begin{array}{l} \text{المدى الطويل} \\ \text{المدى القصير} \end{array} \right.
 \end{array}$$

$$\begin{array}{l}
 \left. \begin{array}{l} gdp = 0.224 + 0.0125 emp + 0.0321 fin \\ gdp = 0.112emp + 0.302fin \end{array} \right\} \\
 \left. \begin{array}{l} gdp = -0.31emp - 0.37 fin \\ gdp = -0.667emp - 0.33fin \end{array} \right\} \\
 \left. \begin{array}{l} gdp = 0.03emp + 0.22 fin \\ gdp = -0.003emp + 0.36fin \end{array} \right\}
 \end{array}$$

Panel = Random effect + التأثيرات العشوائية

- إن المقاولاتية في الجزائر تستجيب للحرية المالية بـ 32% كما تستجيب لحرية مؤشر العمل بـ 1.25% في المدى الطويل.
- غير أن مؤشر الحرية المالية في الأجل القصير بلغ نسبة التأثير بـ 30.2% على خلاف مؤشر العمل الحر الذي حقق نسبة 11.2%.
- احتل مؤشر العمل الحر صدارة التأثير على مؤشر المقاولاتية في تونس بنسبة 66.7% في الأجل القصير مقابل نسبة 31% في الأجل الطويل، نسبيا حقق مؤشر العمل معدل تأثير نسبة ثابت لمتوسط 35%.
- إن لدائرة النقدية حفزت من الأعمال في الاقتصاد المغربي، حيث احتلت واجهة التأثير مؤشر الحرية المالية للبنوك بنسبة 36%، 22% في الأجلين القصير والطويل على التوالي، وتبقى الفكر المقالاتي ممثلا في العمل الحر بنسبة 5% في الأجل الكويل نظيرتها بالآلف لأجل القصير.

#### إختبار الفرضيات

- إن مؤشرات المقاولاتية المتمثلة في (الحرية المالية ومؤشر العمل الحر لم تحظى الحدود النظرية المنشودة ضمن نطاق السياسات العمومية لدول الدراسة (المغرب، الجزائر، تونس)، حيث لم تبلغ نسبة

التأثير الطردي سوى مؤشر العمل في الحر في الجزائر فقط على خلاف الدول الأخرى، بينما مؤشر الحرية المالية هو الآخر يسجل نفس العلاقة الطردية، وعليه رفض الفرضية محل الدراسة بنسبة 26%. - إن اقتصاديات الدول الثلاثة حول الدراسة، ورغم الجهود المنبذولة في الحكومات وتأسيس نماذج نمو جديدة خاصة بعد التوجه الدولي عن اقتصاديات الطاقة الكلاسيكية (الجزائر، تونس، المغرب) في تعزيز الاقتصاديات، من خلال تنشيط الفكر المقاولاتي والذهن في المؤسسات الناشئة، التي ظلت رهينة الدراسات الأجنبية، الواقع الفعلي المحتشم والذي أثبتنا من خلال الدراسة التطبيقية أن مؤشر المقاولاتية ممثلا في مؤشري الحرية المالية وحرية العمل حقق نتائج عكسية مع مؤشر النمو في كل من تونس والمغرب بنسبة 37% و 22% على التوالي، في حين حقق علاقة طردية في الجزائر بنسبة 32.1% وعليه نجزم بصحة الفرضية جزئيا بنسبة 67% والتي مفادها انه توجد علاقة عكسية بين المقاولاتية والنمو في الأجل الطويل لدول محل الدراسة.

### إقتراحات

- ضرورة تبسيط الإجراءات الادارية داخل الهيئات المدعمة للمقاولاتية لتحقيق النمو الاقتصادي.
- إقامة ايام تحسيسية لتشجيع الشباب لإقامة مؤسسات صغيرة و متوسطة تسعى لتحقيق منتجات متنوعة.
- العمل على إقامة مشاريع بمختلف مناطق الوطن.

### افاق الدراسة :

- يفتح هذا الموضوع افاق بحثية جديدة من بينها:
- أثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي.

# قائمة المصادر والمراجع

### أولاً: الكتب

1. بدران، إ. &، الشيخ، م. (2013). الريادية، الإبداع في إنشاء مشاريع (Vol. الطبعة الأولى). الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.
2. بطارسة، ع. ع. (2017). العلاقة السببية القائمة بين النقود والإنتاج والأسعار في الأردن (1997-2013). المجلة العربية للإدارة، العدد 02.
3. حامد، بك. (2013). ريادة كمدخل لمنظمات وأعمال معاصرة. العراق: جامعة كوفة.
4. حامد، بك &، جواد، م. ر. (2010). الريادة وآثارها في أداء جامعي. العراق.
5. خشيب، ج. النمو الاقتصادي مفاهيم ونظريات. شبكة الألوكة.
6. درويش، د. م. (2000). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
7. السواعي، خ. م. Eviews (2016). والقياس الاقتصادي. عمان، الأردن: دار الفكر الثقافي.
8. عباس، ع. &، السالمي، م. (2018). ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة (Vol. الطبعة الأولى). الإسكندرية، مصر: دار التعليم العالي.
9. علوش، خ. (2011). الاقتصاد القياسي الموسوعة العربية.
10. مروت، أ. &، برهم، ن. (2008). الريادة وإدارة المشروعات الصغيرة (Vol. الطبعة الأولى). القاهرة، مصر.
11. مزهر، ش. أ. &، آخرون. (2010). إدارة المشروعات الصغيرة - منظور ريادي تكنولوجي. - عمان، الأردن: دار الصفاء للنشر والتوزيع.
12. ملوح، ف. &، مكيد، ع. (s.d.). محددات النمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية للفترة 1990-2018). مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية. جامعة المدية: مخبر الاقتصاد الكلي والمالية الدولية.

### ثانياً: الرسائل الجامعية والأطروحات

13. باكو، أ. أ. &، حاج حمو، ف. (2020). أثر تهور التعليم على النمو الاقتصادي في الدراسة (دراسة قياسية من 1980-2018). مذكرة ماستر، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي. جامعة أدرار، أدرار.
14. بعوني، ل. (2017). النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية مع دراسة مقارنة للنمو الاقتصادي والتنمية في الجزائر (1970-2010). دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، العدد 02.
15. بن طلحة، ص. &، معوشي، ب. (2015). تداعيات النمو الاقتصادي دراسات اقتصادية. تبيارة: المركز الجامعي مرسلني عبد الله.
16. ساسي، م. أ. (s.d.). المقاولاتية والنمو الاقتصادي بيانات بانل. أطروحة دكتوراه. معسكر، جامعة اسطمبول.



17. عطية, ع. ا. (2016). أثر الصادرات النفطية على النمو الاقتصادي. مذكرة ماستر. ورقة , جامعة قاصدي مرباح.
18. قوجيل, م. (2016-2015). دراسة تحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر. أطروحة دكتوراه . ورقلة, جامعة قاصدي مرباح.
19. معاللة, ن. & , درويش, م. (2015-2014). أثر البرامج التنموية على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2001-2014) مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية. جامعة 085 ماي, 1945قائمة.
- ثالثا: المقالات العلمية**
20. بكري موسى, أ. م. (2018). منظومة ريادة الأعمال بجامعة كل من سغافورة، نابوات. مجلة كلية تربية, المجلد ( 37 العدد). (178)
21. رتيعة, م. (2014). استخدام نماذج بيانات بانل تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية. المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية (العدد. 02)
22. ساهور, ر. (2013). دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستخدمة علاقات وروابط. مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية, العدد . 03 جامعة البليدة, الجزائر.
23. سلطان, أ. م. اختبار إستقرارية السلاسل الزمنية للبيانات المقطعية الخاصة بالمنشآت الصناعية الكيرة في العراق. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية, العدد. 70.
24. العقون, ا. & , العقون, أ. ا. (2021). دراسة وصفية تحليلية لنماذج بانل. المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي. (06)
25. عمارة, ا. (2020). نماذج النمو الاقتصادي والاقتصاد الجزائري أجهزة الكمبيوتر المحسولة. مجلة المركز الجامعي, أفلو.
26. ميساوي, ق. ا. (2021). المصادر الرئيسية للنمو الاقتصادية في الجزائر. مجلة اقتصادية وإدارية, العدد . 03 جامعة سطيف.

### رابعا: الكتب باللغة الأجنبية

27. *The promise of entrepreneurship as a field of research. Academy of management.*
28. Smith, D. (2010). *The role of entrepreneurship in economic growth. Undergraduate economic review.*
29. Studium, W. (2020).
30. Valire, H. (2018). *Roli dhe rëndësia e investimeve të huaja në zhvillimin ekonomik. université for business and technologie in kosovo.*
31. Verstraete, T., & Fayolle, A. (2005). *Paradigmes et entrepreneuriat.*
32. Zaki, I., & Rachid, N. (2016). *Entrepreneurship impact on economic growth in emerging countries. The Business & Management Rev.*
33. Zeitschriftfür, S. (1989). 18 (4).
34. Zvonimir, L., & Serđo, K. (2006). *Glavni plovidbeni putovi na Jadranu.*
35. *АКТУАЛЬНЫЕ, В. П. (2019). ЭКОНОМИКИ И УПРАВЛЕНИЯ.*
36. *Вестник, С. (2012). Кавказского государственного технического университета.*
37. *Иновац, и. (2021). экономика и менеджмент в промышленности.*

38. Ирина. (2016). ЦветелинСимов Педагогика 88 (6).
39. К вопросу, м. х. (2017). экономика, природные ресурсы, экология,.
40. КАРАМФИЛ, М. (2014). *Philosophical Alternatives Journal/FilosofskiAlternativi* 23 (4).
41. Костюкова, С., & Пашкевич, Н. (2022). *Право. Экономика. Психология* 26 (2), 47-56.
42. Потенция. (201). *линтеллектуальноодаренноймолодежи-развитиюнауки и образования.*
43. Южно. (2007). *Уральскогогосударственногоуниверситета. Серия : экономика и менеджмент.*
44. Allain, F., & THierry, V.
45. Amit, R., & Zott, C. (2001). *Value creation in e-business. Strategic management journal.*
46. brida, J. G., & Sébastien, J. p. (2008). *la contribucion. cuadernos de turismo.*
47. Christian, B.
48. Clayton, M. (2016). *M.Christensen,Il Delemma Dell'innovatore,by franco Angeli. Milano italy.*
49. Fen. (2005). *Bilimleri Enstitüsü.*
50. Fen. (2010). *Bilimleri Enstitüsü.*
51. <http://www.rwaq.org>. (s.d.).
52. Kadir, C. (2006). *TarıkGedik, İlkerAkyüz, İbrahim YILDIRIM. 20 (1) .*
53. Luisa, A., & Job, J. A.
54. Numalia, H. D., & Muzayanah, I. (2018). *The Roles of Entrepreneurship on Regional Economic Growth in Indonesia. Journal of the Knowledge Economy.*
55. Omoruyi, E., Olamide, K., Gomolemo, G., & Donath, O. (2017). *Entrepreneurship and Economic Growth: Does Entrepreneurship Bolster Economic Expansion in Africa.*
56. Régis Bourbonnais. (2015). *Dunod: , Économétrie, Cours et exercices corrigés.*
57. S Venkataraman Shane .(2000) .
58. 산업경제연구. (2012). 25 (2). 1537-1557.
59. 유통연구. (2010). 15 (3), 35-60.
60. 윤현중. (2015). *벤처창업연구 (Vol. 10 (5)).*

خامسا: المواقع الإلكترونية:

فياض, أ, (2020, يونيو). (06ما هو النمو الاقتصادي و 5عوامل تؤثر على معدل النمو

. Récupéré sur <http://www.economiccorner.com>

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة اختيار العلاقة بين المقاولاتية و النمو الاقتصادي ،وكيف ساهمت المقاولاتية و عملية النمو الاقتصادي لفترة (2020/2000) لدول المغرب العربي و بغرض تحقيق هذا الهدف تم إختبار أثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي ، بإستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية panel data

لعينة تتكون من ثلاث دول (الجزائر، تونس، المغرب) وتشير النتائج الاقتصادية المتحصل عليها الى وجود علاقة إيجابية و طردية بين المقاولاتية و النمو الاقتصادي بحيث سجلنا مساهمة إيجابية بكل من الجزائر، تونس، المغرب ، مما يؤيد دور المقاولاتية في تعزيز النمو الاقتصادي و بينما المساهمة عند المغرب كانت نتائج سلبية عكس ما جاء في النظرية الإقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية ، النمو الاقتصادي ، حرية المالية ، العمل الحر، بيانات بانل .

#### **Abstract :**

This study aims to try to choose the relationship between entrepreneurship and economic growth, and how entrepreneurship contributed to the process of economic growth for the period (2000/2020) for the Arab Maghreb countries. In order to achieve this goal, the impact of entrepreneurship on economic growth was tested, using the cross-sectional time series data method. panel data

For a sample consisting of three countries (Algeria, Tunisia, Morocco)The obtained economic results indicate that there is a positive and direct relationship between entrepreneurship and economic growth, so that we recorded a positive contribution in Algeria, Tunisia, and Morocco, which supports the role of entrepreneurship in promoting economic growth, while the contribution in Morocco was negative results, contrary to what was stated in the theory. Economic.

**Keywords:** entrepreneurship, economic growth, financial freedom, self-employment, panel data.